

أثر الشك المهني في كشف الاحتيال في القوائم المالية: دراسة ميدانية على المراجعين الخارجيين في اليمن

عبد الوهاب عبد الرحمن علي الشامي

أستاذ مساعد، محاسبة، كلية العلوم الإدارية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن

نبيل حسان عبده الحميري

أستاذ مساعد، محاسبة، كلية العلوم الإدارية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن

n.hassan@ust.edu.ye

محمد يحيى أحمد المقالح

باحث في العلوم الإدارية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن

ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الشك المهني في كشف الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في اليمن. ولتحقيق ذلك، تم اعتماد المنهج الكمي التحليلي، واستخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات. وقد شمل مجتمع الدراسة (575) مراجعاً خارجياً، وتم اختيار عينة قصدية بلغ حجمها (392) مراجعاً خارجياً في القطاعين الخاص والحكومي، استُرد منها (223) استبانة صالحة للتحليل بنسبة استجابة (57%). وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وجود أثر إيجابي ومعنوي للشك المهني في كشف الاحتيال في القوائم المالية، بما يعكس دور الشك المهني في تعزيز كفاءة المراجعين الخارجيين في اكتشاف ممارسات الاحتيال وتقييمها. ويؤكد أهميته كأحد المحددات الرئيسة لرفع فاعلية المراجعة الخارجية. وبناءً على ذلك، توصي الدراسة بتعزيز الشك المهني من خلال إدماجه منهجياً ضمن معايير وإجراءات المراجعة، بما يساهم في تحسين جودة الأداء المهني ورفع فاعلية الكشف عن الاحتيال.

الكلمات المفتاحية: الشك المهني، كشف الاحتيال في القوائم المالية، المراجعين الخارجيين، اليمن.

Impact of Professional Skepticism on Financial Statement Fraud Detection: An Empirical Study of External Auditors in Yemen

Abdul Wahab Abdul Rahman Ali Al-Shami

Assistant Professor of Accounting, University of Science and Technology, Yemen

Nabil Hassan Abdo Al-Hemyari

Assistant Professor of Accounting, University of Science and Technology, Yemen

n.hassan@ust.edu.ye

Mohammed Yahya Ahmed Al-maqaleh

Researcher in Administrative Sciences, University of Science and Technology, Yemen

Abstract

This study investigates the impact of professional skepticism on detecting financial statement fraud from the perspective of external auditors in Yemen. A quantitative analytical approach was employed, using a questionnaire as the primary data collection tool. The study population comprised 575 external

auditors, from which a purposive sample of 392 auditors from both private and public sectors was selected. A total of 223 valid questionnaires were returned, yielding a 57% response rate. Statistical analysis using SPSS revealed a significant positive impact of professional skepticism on fraud detection, indicating that higher levels of skepticism enhance auditors' ability to identify and evaluate fraudulent practices. This underscores professional skepticism as a critical factor in improving the effectiveness of external auditing. Accordingly, the study recommends systematically integrating professional skepticism into auditing standards and procedures to strengthen audit quality and enhance fraud detection effectiveness.

Keywords: Professional Skepticism, Financial Statement Fraud Detection, External Auditors, Yemen.

المقدمة

شهدت بيئة الأعمال المعاصرة تزايداً ملحوظاً في تعقيد العمليات المالية واتساع نطاق الأنشطة الاقتصادية، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على طبيعة التقارير المالية، وزاد من درجة الاعتماد عليها بوصفها مصدراً رئيسياً للمعلومات لاتخاذ القرارات من قبل المستثمرين والدائنين وغيرهم من أصحاب المصالح. وفي المقابل، برزت تحديات متزايدة تتعلق بموثوقية هذه التقارير، لا سيما في ظل تنامي ممارسات الاحتيال في القوائم المالية وما يترتب عليها من آثار سلبية تمتد إلى كفاءة الأسواق المالية واستقرارها وهو ما يعكس تصاعد المخاطر المرتبطة بجودة التقارير المالية في البيئات المعاصرة (Rezaee, 2005; Healy & Palepu, 2003). وفي هذا السياق، يُعد الاحتيال في القوائم المالية أحد أبرز التحديات التي تواجه مهنة المراجعة في الوقت الراهن.

وتشير التقارير الدولية إلى أن الاحتيال المالي يُعد من أبرز المخاطر التي تواجه منشآت الأعمال على مستوى العالم، حيث تُقدر الخسائر الناتجة عنه بنحو 5% من إيرادات المنشآت سنوياً، وهو ما يمثل خسائر بمليارات الدولارات على مستوى الاقتصاد العالمي (ACFE, 2024, 8–12). وعلى الرغم من أن الاحتيال في القوائم المالية يمثل نسبة محدودة من إجمالي حالات الاحتيال، إلا أنه يُعد الأكثر خطورة من حيث متوسط الخسارة لكل حالة، إذ يتجاوز متوسط الخسارة مئات الآلاف من الدولارات، مما يشير إلى خطورته وتأثيره العميق على مصداقية التقارير المالية (ACFE, 2024; ACFE, 2022). ولا تقتصر خطورة هذه الظاهرة على المؤشرات الإحصائية، بل تمتد لتشمل آثاراً اقتصادية واسعة النطاق تمس استقرار الأسواق وثقة المستثمرين.

وقد تجسدت خطورة الاحتيال في القوائم المالية بشكل واضح في عدد من الفضائح المالية العالمية التي أدت إلى انهيار شركات كبرى. فعلى سبيل المثال، أدت ممارسات التلاعب المحاسبي في شركة Enron إلى إخفاء خسائر بمليارات الدولارات، مما تسبب في انهيارها عام 2001 وخسارة المستثمرين جزءاً كبيراً من ثرواتهم (Healy & Palepu, 2003). كما انهارت شركة WorldCom بعد تضخيم أرباحها بأكثر من 11 مليار دولار نتيجة رسملة مصروفات تشغيلية بما يخالف المعالجات المحاسبية السليمة (Rezaee, 2005). وتبرز هذه الحالات كيف يمكن للتلاعب أن يُخفي الأداء الحقيقي للمنشآت لفترات طويلة قبل اكتشافه.

وفي السياق الأوروبي، شهدت شركة Wirecard فضيحة مالية كبرى تمثلت في تضخيم أرصدة نقدية بنحو 1.9 مليار يورو، مما أدى إلى فقدان الثقة في التقارير المالية وانهيار الشركة بالكامل (ACFE, 2022). كما تعرضت شركة Carillion للانهيار نتيجة ممارسات محاسبية مضللة تمثلت في التلاعب في الاعتراف بالإيرادات، مما أدى إلى تصفيتها وخسائر مالية كبيرة لأصحاب المصالح (UK Parliament, 2018). ولم تقتصر هذه الظاهرة على الاقتصادات المتقدمة، بل امتدت إلى الأسواق الناشئة.

أما في السنوات الأخيرة، فقد كشفت قضايا مثل Luckin Coffee عن تسجيل مبيعات وهمية تجاوزت 2.2 مليار دولار، مما أدى إلى تضليل المستثمرين وانهيار قيمة الشركة السوقية (Feng & Chen, 2021)، كما واجهت مجموعة Adani Group اتهامات تتعلق بالتلاعب في الإفصاحات والمعاملات مع أطراف ذات علاقة، مما تسبب في خسائر سوقية بمليارات الدولارات خلال فترة قصيرة (Bajaj et al., 2024). وتؤكد هذه الحالات أن الاحتيال في القوائم المالية ظاهرة عالمية مستمرة ومتجددة.

وعلى المستوى الإقليمي، تشير تقارير (PwC) إلى ارتفاع معدلات الجرائم الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، مع تورط ملحوظ للإدارة العليا في عدد كبير من حالات الاحتيال (PwC, 2018). كما تؤكد تقارير ACFE أن الاحتيال في القوائم المالية يُعد الأعلى من حيث متوسط الخسائر المالية في المنطقة (ACFE, 2024, 88).

وتشير هذه الحالات إلى أن الاحتيال في القوائم المالية غالباً ما يرتبط بعدة عوامل رئيسية، من أهمها ضعف نظم الرقابة الداخلية، والضغوط لتحقيق أهداف مالية، واستغلال التقديرات المحاسبية، إضافة إلى قصور في مستوى الشك المهني لدى المراجعين الخارجيين، مما يحد من قدرتهم على اكتشاف المؤشرات المبكرة للاحتيال (Rezaee, 2005; ACFE, 2024). ويُعد هذا العامل الأخير محورياً رئيساً في تفسير بعض عمليات المراجعة في كشف الاحتيال.

وتأتي أهمية ظاهرة الاحتيال في القوائم المالية من كونها تمثل تهديداً مباشراً لسلامة وموثوقية المعلومات المحاسبية، حيث يؤدي انتشارها إلى تضليل مستخدمي التقارير المالية والتأثير سلباً على كفاءة اتخاذ القرارات وتخصيص الموارد في الأسواق. ومن الناحية الاقتصادية، تسهم هذه الظاهرة في تكبد المنشآت والمستثمرين خسائر مالية كبيرة، فضلاً عن تأثيرها على استقرار الأسواق وثقة أصحاب المصالح. وتشير تقارير (ACFE, 2024) إلى أن الخسائر الناجمة عن الاحتيال قد تصل إلى نحو 5% من إيرادات المنشآت سنوياً، كما تؤكد (IFAC, 2020) و (PwC, 2022) على ضرورة تعزيز الشك المهني وجودة المراجعة للحد من مخاطر الاحتيال، في ظل تزايد الجرائم الاقتصادية وتعقيد اكتشافها، الأمر الذي يجعل من هذه الظاهرة قضية محاسبية ومهنية ذات أبعاد اقتصادية وتنظيمية تستدعي الدراسة والتحليل.

وفي ظل هذه التحديات، يبرز دور المراجع الخارجي ليس فقط كمطبق لإجراءات المراجعة، بل كمقيم نقدي لأدلة المراجعة، حيث تعتمد فاعلية أدائه بدرجة كبيرة على مستوى الشك المهني الذي يتبناه (Hurt, 2010; Nelson, 2009). ومن هنا تبرز العلاقة بين الشك المهني وقدرته المراجع على كشف الاحتيال في القوائم المالية. وقد أكدت الدراسات أن الشك المهني يسهم في تعزيز جودة الحكم المهني وزيادة احتمالية اكتشاف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الاحتيال (Hurt, 2010; Siew et al., 2018).

وعلى الرغم من ذلك، لا تزال الدراسات التطبيقية في البيئة اليمنية محدودة، خاصة من حيث شمول فئات متعددة من المراجعين الخارجيين مثل مراجعي مكاتب وشركات المراجعة ومراجعي الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة. وبناءً على ما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الشك المهني في كشف الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في اليمن.

مفهوم وأهمية كشف الاحتيال في القوائم المالية:

تُعد القوائم المالية المصدر الرئيس للمعلومات التي يعتمد عليها المستخدمون في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ما يجعل موثوقيتها محور اهتمام المستخدمين والمراجعين. ومع تعرضها لممارسات احتيالية، تقل جودة المعلومات المحاسبية، مما يستدعي وجود آليات فاعلة لكشف الاحتيال والحد من آثاره (ACFE, 2022; IFAC, 2016; ISA 240, 2016).

ويُعرف الاحتيال في القوائم المالية وفقاً لمعيار المراجعة الدولي (ISA 240) بأنه فعل متعمد يصدر عن فرد أو أكثر من أفراد الإدارة، أو المكلفين بالرقابة، أو الموظفين، أو أطراف خارجية، يتضمن استخدام الخداع للحصول على منفعة غير مشروعة. بما في ذلك التلاعب أو الإغفال المتعمد للمعلومات لتضليل مستخدمي القوائم المالية (IFAC, 2016). ويُنظر إلى كشف الاحتيال على أنه عملية مهنية تتضمن تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرية الناتجة عن الاحتيال، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة للحصول على أدلة كافية ومناسبة تدعم الاستنتاج المهني (ISA 240; IAASB, 2015). وتتكامل هذه العملية مع أساليب فحص متقدمة تشمل التحليل الإحصائي والبياني لرصد الأنماط غير الطبيعية وتعزيز القدرة التنبؤية بالاحتيال (Lokanan, 2015).

وتكتسب عملية كشف الاحتيال أهمية متزايدة، إذ تحمي المستخدمين من المخاطر المالية، وتعزز ثقتهم بالمعلومات المحاسبية، وتدعم الشفافية والموثوقية في التقارير المالية. كما تسهم في تحسين جودة المراجعة الخارجية ورفع مستوى الحوكمة والرقابة الداخلية، بما يضمن تطبيق المعايير المهنية الدولية التي تشدد على أهمية الشك المهني في التخطيط وتنفيذ إجراءات المراجعة (ACFE, 2022; Singleton & Singleton, 2010; ISA 240; IFAC, 2016).

مفهوم وأهمية الشك المهني:

يُعتبر الشك المهني من الركائز الأساسية لعملية المراجعة، إذ يعزز جودة الأداء المهني للمراجعين ويحد من فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية (IFAC, 2016; Hurtt et al., 2013). ويُعرف وفقاً لمعيار (ISA 240) بأنه موقف ذهني يتسم بالتساؤل والتحليل النقدي المستمر لأدلة المراجعة، مع الاعتراف بإمكانية وجود تحريفات جوهرية ناتجة عن خطأ أو احتيال، والاستجابة النقدية للأدلة المستخلصة (IFAC, 2024). ويشمل الشك المهني عناصر معرفية وسلوكية مثل: التقييم النقدي للأدلة، والوعي بمخاطر الاحتيال، والقدرة على التمييز بين الأدلة المتناقضة دون الاعتماد على افتراضات مسبقة (Hurtt et al., 2013). ويمكن أهميته في أنه يعزز قدرة المراجع على اكتشاف الاحتيال، وتحسين جودة الحكم المهني، وضمان حيادية واستقلالية عملية المراجعة (Quadackers et al., 2009). ويسهم الشك المهني أيضاً في تحسين أداء فريق المراجعة، ودعم الحوكمة، وتقليل فجوة التوقعات بين المراجعين ومستخدمي المعلومات المالية، بما ينعكس إيجابياً على موثوقية القوائم المالية وثقة المستثمرين والمستخدمين الآخرين (ACFE, 2022; Fullerton & Durtschi, 2004).

النظريات العلمية:

تُفسر **نظرية الوكالة** السلوك التنظيمي في ظل انفصال الملكية عن الإدارة، حيث أوضح Jensen & Meckling (1976) أن العلاقة بين المالكين (الأصيل) والإدارة (الوكيل) تنطوي على مشكلة عدم تماثل المعلومات وتعارض المصالح، نتيجة سعي كل طرف إلى تعظيم منفعته الخاصة، الأمر الذي قد يدفع الإدارة إلى تبني ممارسات محاسبية تعكس مصالحها الخاصة أو حجب معلومات جوهرية (Fama & Jensen, 1983; Healy & Palepu, 2001). وفي هذا السياق، تنشأ تكاليف الوكالة نتيجة صعوبة مراقبة سلوك الإدارة، مما يستدعي وجود آليات رقابية فاعلة، كما تُعد المراجعة الخارجية من أبرز هذه الآليات للحد من عدم تماثل المعلومات وتعزيز موثوقية التقارير المالية (Jensen & Meckling, 1976; Healy & Palepu, 2001). وتبرز أهمية الشك المهني كأداة أساسية بيد المراجع الخارجي، من خلال تبني عقلية متسائلة وتقييم نقدي للأدلة، بما يعزز قدرته على اكتشاف التحريفات الجوهرية وممارسات الاحتيال، ويحد من السلوك الانتهازي للإدارة، مما يسهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية (Nelson, 2009; Hurtt, 2010). وبالتالي، يُتوقع أن يسهم ارتفاع مستوى الشك المهني لدى المراجع الخارجي في تعزيز قدرته على كشف الاحتيال في القوائم المالية، من خلال تقليص فجوة المعلومات والحد من تعارض المصالح بين الإدارة والملاك. ورغم أهمية نظرية الوكالة في تفسير هذه العلاقة، إلا أن فهم سلوك المراجع يتطلب دمجها مع الأطر السلوكية الحديثة، وهو ما تأخذه هذه الدراسة في الاعتبار.

كما تُشكل **نظرية الشك المهني** حجر الزاوية في الثقة بجودة التقارير المالية، إذ يُنظر إليها في الأدبيات المحاسبية المعاصرة كسلوك معرفي تُوجّه الحكم المهني للمراجع وتعزز القدرة على كشف الاحتيال. ومن منظور السمات السلوكية (Hurtt, 2010)، تتجلى هذه السمة في أبعاد أساسية تشمل استجواب العقل للبحث عن الأدلة التي تتجاوز التفسيرات السطحية للإدارة، وفهم الشخصية لتحليل الدوافع البشرية وراء الاحتيال، وتعليق الحكم واستقلالية المراجع لحماية قراراته من الضغوط التنظيمية. ومن منظور الأداء المرتكز على النتائج (Nelson, 2009) التي تربط بين المعرفة والخبرة وبين الإجراءات السلوكية للمراجع، مؤكداً أن الشك المهني يظل كائناً ما لم يُترجم إلى إجراءات مراجعة إضافية ورفع حساسية المراجع تجاه المؤشرات التحذيرية، مما يزيد من احتمالية اكتشاف التحريفات الجوهرية المتعمدة. ويكمن الربط مع نظرية الوكالة في أن المراجع يعمل كطرف مستقل يقلص فجوة عدم تماثل المعلومات بين الملاك والإدارة، حيث يمكنه الشك المهني من الرقابة الفاعلة على تصرفات الوكيل وحماية مصالح الموكل، وبالتالي تعزيز جودة المعلومات وتقليل فرص الاحتيال المالي (Healy & Palepu, 2001). ومن هذا المنطلق، يُعد الشك المهني أداة معرفية وسلوكية تعزز كفاءة المراجع الخارجي في كشف الاحتيال.

وتعتمد **نظرية الاحتيال** على نموذج المثلث الاحتيالي الذي قدمه Cressey (1953)، والذي يحدد ثلاثة عوامل رئيسية تسهم في حدوث الاحتيال، وهي: الضغوط المالية أو العملية، والفرص المتاحة لارتكاب التحريف، والمبررات العقلية التي تتيح للفرد تبرير السلوك الاحتيالي. وتفترض النظرية أن الاحتيال يحدث نتيجة توافر هذه العوامل مجتمعة وتفاعلها، في حين أن وجود أي عامل منها بمفرده لا يؤدي بالضرورة إلى حدوث الاحتيال. ومن هذا المنطلق، يُعد الشك المهني للمراجع خط الدفاع الأساسي، إذ يترجم هذه المعرفة إلى إجراءات مراجعة عملية، مثل التوسع في جمع الأدلة وفحصها، والتحقق من الانحرافات غير العادية، مما يسهم في تقليل

فرص الاحتيال ويعزز حساسية المراجع تجاه المؤشرات التحذيرية في القوائم المالية (Nelson, 2009; Nolder & Kadous, 2018).

وتشير **النظرية الموقفية** إلى أن فاعلية النظم الرقابية لا تعتمد على تطبيق ممارسات موحدة، بل تتحدد وفق الظروف التنظيمية والبيئية المحيطة بالمنشأة، حيث لا يوجد أسلوب مراجعة مثالي يصلح لجميع الحالات (Otley, 1980; Chenhall, 2003; Fiedler, 1964). وتفترض النظرية أن تطبيق الشك المهني ينبغي أن يتسم بالمرونة والتكيف مع خصائص المنشأة، مثل حجمها، وهيكل ملكيتها، ودرجة التعقيد التنظيمي، ومستوى المخاطر المحيطة بها. وبناءً عليه، يقوم المراجع بتعديل مستوى الشك المهني وفقاً لطبيعة المخاطر والبيئة المحاسبية، الأمر الذي يساهم في تحسين جودة إجراءات المراجعة ويزيد من احتمالية اكتشاف الاحتيال في مختلف السياقات (Nelson, 2009; Hurtt, 2010).

الدراسات السابقة:

تسعى هذه الدراسة إلى فحص أثر الشك المهني في كشف الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في اليمن. وقد أكدت الأدبيات المحاسبية والمعايير المهنية الدولية على الدور المحوري للشك المهني في تعزيز جودة عملية المراجعة، من خلال تحسين قدرة المراجع على تقييم الأدلة بشكل نقدي وتقليل الاعتماد غير المبرر على إفادات الإدارة. وقد توصلت دراسة كل من (Susanto, 2021; Fullerton & Durtschi, 2004; Nusa, 2021)؛ شحاتة وطبيبي، 2021؛ علقم وآخرون، 2021)، إلى وجود أثر إيجابي للشك المهني في تحسين جودة المراجعة وتعزيز القدرة على اكتشاف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الاحتيال. وبناءً على ذلك، اعتمدت الدراسة الحالية على تحليل أثر كل بُعد من أبعاد الشك المهني في كشف الاحتيال في القوائم المالية.

1. استجواب العقل: يعكس استجواب العقل تبني المراجع لموقف تساؤلي ونقدي تجاه أدلة المراجعة، بما يحد من القبول غير المبرر للمعلومات. وتشير معايير المراجعة الدولية (ISA 200, ISA 240) ومعايير AICPA إلى أن الشك المهني يتطلب من المراجع تقييم مدى كفاية وملاءمة الأدلة دون افتراض نزاهة الإدارة (IFAC, 2024; AICPA, 2002, 2006). كما تؤكد هذه المعايير أهمية المناقشات الجماعية في تعزيز التفكير النقدي. وتشير الدراسات السابقة إلى أن استجواب العقل يساهم في تحسين التقييم النقدي للأدلة وزيادة القدرة على اكتشاف مؤشرات الاحتيال، من خلال دفع المراجع إلى عدم الاكتفاء بالمعلومات الظاهرة والبحث عن أدلة داعمة إضافية (Bhardwaj & Ameli, 2018).
2. تعليق الحكم: يتمثل في تأجيل إصدار الرأي المهني إلى حين الحصول على أدلة كافية وملائمة. وقد شددت معايير المراجعة الدولية (ISA 200, ISA 240, ISA 330, ISA 500) على ضرورة عدم التسرع في تكوين الرأي، ووجوب تصميم إجراءات مراجعة تستجيب للمخاطر المقدرة (IFAC, 2024). كما تؤكد معايير AICPA على أهمية عدم الاعتماد على افتراض نزاهة الإدارة (AICPA, 2002, 2006). وتشير الدراسات إلى أن تعليق الحكم يعزز من دقة القرارات المهنية من خلال تقليل مخاطر الاعتماد على أدلة غير مكتملة، مما يزيد من احتمالية اكتشاف التحريفات الجوهرية المرتبطة بالاحتيال (Quadackers et al., 2009; Nusa, 2021).
3. البحث عن المعرفة: يعكس البحث عن المعرفة سعي المراجع المستمر للحصول على معلومات إضافية تعزز فهمه لبيئة العمل وتدعم تقييمه للأدلة (Hurtt, 2010)، وتشير معايير المراجعة إلى أهمية المعرفة المهنية في جمع وتقييم الأدلة، خاصة في البيانات عالية المخاطر (AICPA, 2002; IFAC, 2024). وتؤكد الدراسات التطبيقية أن هذا البعد يساهم في تحسين قدرة المراجع على تحليل المعلومات واكتشاف التناقضات، من خلال توسيع نطاق الفحص وتعزيز جودة المعلومات المتاحة لاتخاذ القرار (Kwocka et al., 2016; Sorova & Dimitrova, 2016؛ شحاتة وطبيبي، 2021).
4. فهم الشخصية: يشير إلى قدرة المراجع على تقييم خصائص وسلوكيات مصادر المعلومات من حيث النزاهة والموضوعية والدوافع. وقد أكدت معايير المراجعة الدولية (ISA 200, ISA 240, ISA 505) على ضرورة تقييم موثوقية المعلومات ومصادرها، مع تعديل إجراءات المراجعة عند وجود شكوك حول مصداقيتها (IFAC, 2024). وتشير الأدبيات إلى أن فهم سلوك الإدارة وخصائصها يساعد المراجع في تفسير المؤشرات غير الطبيعية وربطها بمخاطر الاحتيال، مما يعزز دقة تقييم الأدلة (Ciolek, 2017; Saputra et al., 2021; Siew et al., 2018).

5. الثقة بالنفس: تعكس الثقة بالنفس اعتماد المراجع على حكمه المهني وقدرته على التعامل مع حالات عدم اليقين أثناء عملية المراجعة (Hurtt, 2010). وتشير معايير AICPA إلى ضرورة أن يكون المراجع يقظاً تجاه مؤشرات التحريفات الجوهرية وأن يواصل فحصها والتحقق منها (AICPA, 2006). وتؤكد الدراسات السابقة أن الثقة بالنفس تسهم في تعزيز استقلالية الحكم المهني، وتشجع المراجع على طلب أدلة إضافية ومواصلة إجراءات المراجعة عند الحاجة، مما يدعم فاعلية كشف الاحتيال (Dewi et al., 2023; Bhardwaj & Ameli, 2018;).
6. الاستقلال الذاتي: يمثل الاستقلال الذاتي قدرة المراجع على إصدار أحكام مهنية دون تأثير خارجي، بما يعزز الموضوعية والنزاهة. وينقسم إلى استقلال فكري واستقلال ظاهري، وكلاهما ضروري لضمان موثوقية الحكم المهني (القباطي، 2017). وقد أكدت معايير الأخلاقيات المهنية والمعايير الدولية على ضرورة إدارة التهديدات التي قد تؤثر على استقلال المراجع (IFAC, 2024). وتشير الدراسات السابقة إلى أن الاستقلال الذاتي يعزز قدرة المراجع على تقييم الأدلة بشكل موضوعي والتعامل مع الضغوط، مما يزيد من فاعلية إجراءات المراجعة في اكتشاف التحريفات الجوهرية (Royae et al., 2013; Siew et al., 2018).

مشكلة الدراسة

تعاني منشآت الأعمال في مختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية، من انتشار ظاهرة الاحتيال في القوائم المالية، والتي تُعد من أبرز التحديات التي تهدد موثوقية التقارير المالية وجودة المعلومات المحاسبية، وتزداد حدة هذه المشكلة في حال إخفاق المراجعين الخارجيين في اكتشافها، مما يؤدي إلى تضاعف آثارها السلبية على المدى الطويل على مستوى المنشأة والاقتصاد ككل (Rezaee, 2005; ACFE, 2024).

وفي هذا السياق، تشير الأدبيات إلى أن منشآت الأعمال في اليمن لا تُعد استثناءً من هذه الظاهرة، حيث تتعدد دوافع وأساليب الاحتيال في القوائم المالية، فمنها ما يرتبط بمحاولات التهرب الضريبي من خلال تخفيض صافي الدخل، ومنها ما يتعلق بتضخيم الأصول أو الإيرادات بهدف الحصول على تسهيلات مالية أو تعزيز المركز التنافسي للمنشأة (الوشلي، 2010، 6). كما يشير تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة (2022) إلى وجود ملاحظات عالية المخاطر في عدد من الوحدات الحكومية والمختلطة (رصد التقرير 34 ملاحظة عالية المخاطر في الهيئة العامة لتنظيم شؤون النقل البري لعام 2015م، و20 ملاحظة مماثلة في صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي لعام 2018م، كما أظهرت مراجعة القوائم المالية لشركة يمن موبايل عن النصف الأول من عام 2018م وجود 34 ملاحظة عالية المخاطر)، وهو ما يعكس مؤشرات على وجود ممارسات قد ترتبط بالاحتيال في القوائم المالية. ويعزز ذلك ما أظهره تقرير مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية (Transparency International, 2023) من تراجع ترتيب اليمن إلى المرتبة 176 من أصل 180 دولة، مما يعكس ارتفاع مستوى الفساد، والذي يُعد الاحتيال في القوائم المالية أحد مظاهره.

وعلى مستوى الدراسات السابقة في البيئة اليمنية، فقد أكدت العديد من الدراسات وجود ضعف في كفاءة المراجعة ومحدودية قدرتها على اكتشاف ممارسات الاحتيال. وفي هذا الصدد، أشارت دراسة (الوشلي، 2010) إلى أن الاحتيال في الوحدات الاقتصادية اليمنية يتخذ شكل التلاعب بالبيانات لتحقيق أغراض انتهازية، كتحسين صورة الربحية والحصول على تسهيلات ائتمانية غير مستحقة. وهو ما أيدته دراسة القباطي (2017) بتأكيدا على تعدد أساليب إخفاء هذا الاحتيال وتعدد آثاره السلبية على موثوقية التقارير المالية. وفي قراءة تحليلية للتبعات الاقتصادية، استنتجت دراسة (Al-Sorhi, 2014) أن وتيرة الاحتيال في اليمن تشهد تصاعداً مستمراً قد يمتد أثره ليزعزع الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة؛ مستدلةً بوقائع ملموسة، كخسائر شركة مأرب للدواجن عام 2005 (848,000 دولار)، والخسائر الجسيمة لمصنع الغزل والنسيج عام 2004 التي قدرتها بنحو 36 مليون دولار. وفي ذات السياق، عزت دراسة (باسر، 2017) انتشار هذه الظاهرة إلى استغلال الإدارة للسياسات المحاسبية البديلة كإداة للتحريف بغرض إظهار أداء وهمي يضمن استمرارية المنشأة أمام الملاك. وتعد حادثة انهيار البنك الوطني عام 2005 النموذج الأكثر بروزاً في الأدبيات المحلية للدلالة على إخفاق عملية المراجعة في كشف الاحتيال الجوهري؛ حيث أكدت دراسة (أبو الخير، 2018) ودراسة (Masood, 2020) أن التلاعب المتعمد في بنود القوائم المالية ومنح تسهيلات ائتمانية لمديري وأعضاء مجلس الإدارة دون ضمانات كافية، أدى إلى انهيار مفاجئ للبنك الوطني بخسائر قدرها 239 مليون دولار. هذا الانهيار لم يلحق أضراراً فادحة بالمساهمين

والمودعين فحسب، بل كشف عن فجوة عميقة في قدرة المراجعين الخارجيين على رصد التحريفات الجوهرية (Masood, 2020) مما يستوجب البحث في العوامل المهنية والسلوكية وعلى رأسها الشك المهني القادر على سد هذه الفجوة الرقابية.

وعلى الرغم من تأكيد المعايير المهنية، ولا سيما معيار المراجعة الدولي رقم (200)، والدراسات السابقة (Hurt, 2010; Fullerton & Durtschi, 2004; Siew et al., 2018) على أهمية ممارسة الشك المهني في تعزيز قدرة المراجع على اكتشاف التحريفات الجوهرية الناتجة عن الاحتيال، إلا أن الأدبيات تشير إلى وجود تفاوت في مستوى تطبيق هذا المفهوم في الواقع العملي، خاصة في البيئات النامية ومنها البيئة اليمنية، حيث لاتزال الأدلة التطبيقية التي تختبر أثر الشك المهني في كشف الاحتيال محدودة.

وانطلاقاً من نظرية الوكالة التي تفترض وجود تعارض مصالح بين الإدارة والملاك، وما قد يترتب عليه من سلوكيات انتهازية تشمل التلاعب في التقارير المالية، يبرز دور المراجع الخارجي كطرف محايد يسعى إلى تقليص فجوة المعلومات من خلال ممارسة الشك المهني عند فحص القوائم المالية (Jensen & Meckling, 1976).

وبناءً على ما سبق، تتمثل مشكلة الدراسة في وجود انتشار ملحوظ لظاهرة الاحتيال في القوائم المالية في بيئة الأعمال اليمنية، في ظل محدودية قدرة المراجعين الخارجيين على اكتشافها، ومع وجود تفاوت في مستوى تطبيق الشك المهني، الأمر الذي يعكس فجوة بحثية تتمثل في ندرة الدراسات التطبيقية التي تختبر أثر الشك المهني في قدرة المراجعين الخارجيين في كشف الاحتيال في القوائم المالية في البيئة اليمنية، مما يستدعي دراسة هذا الأثر لتقديم أدلة علمية تدعم تحسين الممارسة المهنية وتعزيز جودة المراجعة.

أسئلة الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة، تم صياغة الأسئلة الآتية:

السؤال الرئيس: ما أثر الشك المهني في كشف الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في اليمن؟ وينبثق عنه عدد من الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما أثر استجواب العقل في كشف الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في اليمن؟
2. ما أثر تعليق الحكم في كشف الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في اليمن؟
3. ما أثر البحث عن المعرفة في كشف الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في اليمن؟
4. ما أثر فهم الشخصية في كشف الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في اليمن؟
5. ما أثر الثقة بالنفس في كشف الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في اليمن؟
6. ما أثر الاستقلال الذاتي في كشف الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في اليمن؟

أهداف الدراسة

في ضوء أسئلة الدراسة، تم تحديد الأهداف الآتية:

الهدف الرئيس: قياس أثر الشك المهني في كشف الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في اليمن. وينبثق عنه عدد من الأهداف الفرعية الآتية:

1. قياس أثر استجواب العقل في كشف الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في اليمن.
2. قياس أثر تعليق الحكم في كشف الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في اليمن.
3. قياس أثر البحث عن المعرفة في كشف الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في اليمن.
4. قياس أثر فهم الشخصية في كشف الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في اليمن.
5. قياس أثر الثقة بالنفس في كشف الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في اليمن.
6. قياس أثر الاستقلال الذاتي في كشف الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في اليمن.

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية:

تسهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات المحاسبية من خلال تقديم تأصيل نظري لمفهوم كشف الاحتيال في القوائم المالية والشك المهني، وبناء نموذج معرفي يربط بينهما بالاستناد إلى الأدبيات والنظرية. كما تتمثل أهميتها في اختبار هذه العلاقة في سياق تطبيقي (البيئة اليمنية)، بما يعزز الفهم العلمي لمدى تأثير الشك المهني في الحد من الاحتيال وتحسين جودة التقارير المالية، ويوفر أساساً يمكن البناء عليه في الدراسات المستقبلية.

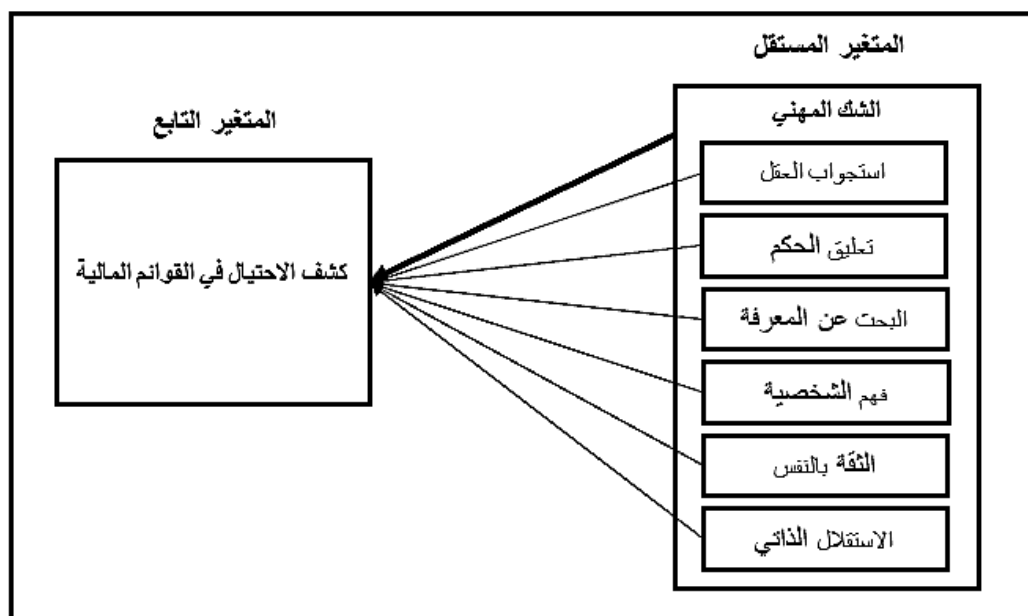
الأهمية العملية:

توفر نتائج هذه الدراسة دلالات عملية مهمة للمراجعين الخارجيين في مكاتب وشركات المراجعة، وكذلك للجهات الرقابية مثل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، من خلال دعم جهودهم في تعزيز فاعلية كشف الاحتيال في القوائم المالية. وتؤكد النتائج على أهمية تعزيز مستوى الشك المهني بوصفه عاملاً رئيسياً في تحسين تقييم مخاطر الاحتيال وزيادة قدرة المراجع على الاستجابة لمؤشرات. كما تقدم الدراسة إطاراً عملياً يمكن الاستفادة منه في تحديد وتقييم مؤشرات الاحتيال المرتبطة بعناصر مثل الدوافع والفرص والتبريرات، بما يسهم في تحسين تصميم إجراءات المراجعة واتخاذ قرارات مهنية أكثر دقة في ظل ظروف عدم التأكد. ويمكن أن تساعد هذه النتائج في تطوير ممارسات المراجعة الحالية ومعالجة جوانب القصور في آليات كشف الاحتيال في البيئة اليمنية.

وبشكل عام، تسهم هذه الدراسة في دعم جودة عملية المراجعة وتعزيز كفاءة الحكم المهني للمراجعين الخارجيين، إلى جانب مساندة الجهود التنظيمية الرامية إلى رفع موثوقية التقارير المالية وتعزيز مصداقيتها.

النموذج المعرفي

استناداً إلى الأطر النظرية والدراسات السابقة، تم تطوير النموذج المعرفي للدراسة الحالية، كما يظهر في الشكل الآتي:



شكل (1): النموذج المعرفي للدراسة

التعريفات الإجرائية

يُقصد بكشف الاحتيال في القوائم المالية قدرة مراجع الحسابات على التعرف على المؤشرات أو العلامات التي تدل على احتمال وجود تحريفات جوهرية ناتجة عن الاحتيال، وذلك من خلال تحليل وتقييم العوامل المرتبطة بالضغط (الدوافع)، والفرص، والتبريرات، واتخاذ الإجراءات المهنية المناسبة للتحقق من وجود الاحتيال. ويتم قياس كشف الاحتيال في القوائم المالية من خلال الأبعاد الآتية: 1. الضغط (الدوافع): هي الحوافز أو الظروف التي تدفع الإدارة إلى ارتكاب الاحتيال في القوائم المالية، بهدف تحقيق مصالح معينة أو تلبية توقعات محددة. 2. الفرص: هي الثغرات التنظيمية أو الرقابية التي تُمكن الإدارة من تنفيذ الاحتيال في القوائم المالية مع انخفاض احتمالية اكتشافه. 3. التبريرات هي المبررات أو الاتجاهات الذهنية التي تعتمد عليها الإدارة لتبرير سلوك الاحتيال أو تقبله، بما يحد من الشعور بالمسؤولية تجاه هذا السلوك.

ويُقصد بالشك المهني موقف ذهني يتسم بالتقييم النقدي لأدلة المراجعة، والتأني في إصدار الحكم، والسعي للحصول على معلومات إضافية، مع القدرة على فهم دوافع وسلوك مصادر المعلومات، بما يُمكن المراجع من تكوين أحكام مهنية موضوعية بعيداً عن التأثير بآراء الآخرين. ويتم قياس الشك المهني من خلال الأبعاد الستة الآتية: 1. استجواب العقل: هو التساؤل المستمر عن مدى كفاية وملاءمة أدلة المراجعة، ومدى ارتباطها بالموضوع محل الفحص. 2. تعليق الحكم: هو التأني في إصدار الحكم المهني وعدم التوصل إلى استنتاجات نهائية إلا بعد الحصول على أدلة كافية وملائمة. 3. البحث عن المعرفة: هو السعي المستمر للحصول على أدلة إضافية تدعم أو تنفي ما تم التوصل إليه من استنتاجات أولية. 4. فهم الشخصية: هو القدرة على تقييم مصدر المعلومات من حيث الدوافع والسلوكيات، بما يساعد في الحكم على مدى موثوقية الأدلة المقدمة. 5. الثقة بالنفس: هو قدرة المراجع على الاعتماد على حكمه المهني ومواصلة إجراءات الفحص عند الحاجة، دون تردد في طلب أدلة إضافية. 6. الاستقلال الذاتي: هو القدرة على تقييم الأدلة بشكل موضوعي دون التأثير بآراء أو ضغوط الأطراف الأخرى، بما يدعم إصدار حكم مهني محايد.

فرضيات الدراسة

في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، تم صياغة الفرضية الرئيسية الآتية:

H1: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للشك المهني في كشف الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في اليمن. ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسية ست فرضيات فرعية تتمثل في الآتي:

H1a: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لاستجواب العقل في كشف الاحتيال في القوائم المالية.

H1b: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتعليق الحكم في كشف الاحتيال في القوائم المالية.

H1c: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للبحث عن المعرفة في كشف الاحتيال في القوائم المالية.

H1d: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لفهم الشخصية في كشف الاحتيال في القوائم المالية.

H1e: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للثقة بالنفس في كشف الاحتيال في القوائم المالية.

H1f: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للاستقلال الذاتي في كشف الاحتيال في القوائم المالية.

حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة الحالية على قياس أثر الشك المهني وأبعاده في كشف الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين.
- الحدود الزمانية: تم جمع البيانات الأولية من أفراد العينة خلال العام الجامعي 2025/2026.
- الحدود المكانية: شملت الدراسة مكاتب وشركات المراجعة، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، ومقرها في أمانة العاصمة صنعاء بالجمهورية اليمنية.

- **الحدود البشرية:** استهدفت الدراسة المراجعين الخارجيين في القطاعين الخاص والحكومي، وتم اختيارهم وفق منهج المعاينة القصدية لضمان شمول الأفراد ذوي الخبرة والكفاءة المرتبطة بمجال المراجعة وكشف الاحتيال.

منهج الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الشك المهني في كشف الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في اليمن. ولتحقيق ذلك، تم اعتماد المنهج الكمي، باعتباره الأنسب لاختبار العلاقات بين متغيرات الدراسة وقياسها إحصائياً. كما اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الاستدلالي لاختبار الفرضيات. بالاستناد إلى البيانات التي تم جمعها من خلال أداة الاستبانة. ويتيح هذا المنهج إمكانية تحليل البيانات واستخلاص النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة. وقد تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، بما يتوافق مع طبيعة البيانات الكمية ومتطلبات تحليل العلاقات بين المتغيرات.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتمثل مجتمع الدراسة في مراجعي مكاتب وشركات المراجعة ومراجعي الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في اليمن، وذلك لارتباطهم المباشر بمهام فحص القوائم المالية واكتشاف التحريفات. ويشمل المجتمع مختلف الفئات المهنية، مثل شركاء المراجعة، ومديري المراجعة، ورؤساء فرق المراجعة، والمراجعين الرئيسيين. ويُعد اختيار هذه الفئة مبرراً نظراً لامتلاكها الخبرة والمعرفة المهنية التي تؤهلها لتقديم استجابات دقيقة وموضوعية حول متغيرات الدراسة، بما يتوافق مع طبيعة الدراسات المحاسبية التي تعتمد على تقييمات المهنيين كمدخل رئيسي للتحليل.

وقد اعتمدت الدراسة على العينة القصدية، حيث تم اختيار أفراد العينة بناءً على خبرتهم المهنية وارتباطهم المباشر بموضوع الدراسة، وهو ما يجعلهم الأكثر قدرة على فهم طبيعة الشك المهني ودوره في كشف الاحتيال. ويُعد هذا الأسلوب مناسباً في الدراسات التي تتطلب أفراداً ذوي خصائص محددة، خاصة في ظل صعوبة تطبيق أساليب المعاينة الاحتمالية في البيانات التي يصعب فيها الوصول إلى كامل مفردات المجتمع، فضلاً عن ضمان الحصول على بيانات أكثر دقة وارتباطاً بموضوع الدراسة (Etikan et al., 2016). كما تم التركيز على العاملين في أمانة العاصمة نظراً لتركز غالبية مكاتب وشركات المراجعة فيها، بالإضافة إلى القيود الميدانية المرتبطة بصعوبة الوصول إلى بقية المحافظات، وهو ما يتسق مع طبيعة الدراسات التطبيقية في البيانات محدودة الوصول.

وفيما يتعلق بإجراءات جمع البيانات، تم توزيع (392) استبانة على أفراد مجتمع الدراسة، وتم استرجاع (252) استبانة، منها (29) استبانة غير صالحة للتحليل، بالإضافة إلى (140) استبانة لم يتم استرجاعها. وبذلك بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (223) استبانة، وبمعدل استجابة بلغ (57%) من إجمالي الاستبانات الموزعة، وهو معدل يُعد مقبولاً في الدراسات الميدانية في مجالي المحاسبة والمراجعة، حيث تشير الأدبيات إلى أن معدلات الاستجابة التي تتجاوز (50%) تُعد كافية لإجراء التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات. وقد تم استبعاد الاستبانات غير الصالحة لضمان جودة البيانات وتقليل أخطاء القياس، بما يعزز من موثوقية النتائج وصلاحياتها للتحليل، كما يوضح الجدول (1) تفاصيل ذلك.

جدول (1): المجتمع المستهدف وحجم العينة ونسبة الاستجابة

نسبة الاستجابة	عدد الاستبانات					الجهة
	الموزعة	المسترجعة	غير صالحة	المفقودة	الصالحة للتحليل	
79%	100	86	7	14	79	الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة
46%	274	148	21	126	127	مراجعين خارجيين (أفراد)
100%	3	3	0	0	3	مكتب الغانم للمراجعة
100%	1	1	0	0	1	مكتب إبراهيم السفيناني للمراجعة
83%	6	6	1	0	5	HLP-Yemen
100%	3	3	0	0	3	يمن اسفاي للمراجعة والاستشارات المالية
100%	5	5	0	0	5	شركة AIM للمراجعة والاستشارات المالية
57%	392	252	29	140	223	الإجمالي
	100%	64%	7%	36%	57%	النسبة

صدق أداة الدراسة:

لضمان جودة أداة الدراسة وملاءمتها لقياس متغيرات البحث، تم التحقق من صدقها من خلال اعتماد الصدق الظاهري والصدق البنائي، وذلك وفقاً للمعايير المنهجية المتبعة في البحوث الكمية.

أولاً: الصدق الظاهري: تم عرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين بلغ عددهم (12) محكماً، منهم (10) محكمين أكاديميين متخصصين في مجال المحاسبة والمراجعة بالإضافة إلى (2) من الممارسين المهنيين المتخصصين في مجال المراجعة والتحليل الإحصائي. وقد هدفت عملية التحكيم إلى تقييم مدى تمثيل فقرات الاستبانة للمفاهيم النظرية وأبعادها، والتأكد من وضوح الصياغة اللغوية، وسلامة المحتوى، واتساق الفقرات مع ما يفترض قياسه. وبناءً على ملاحظات المحكمين، تم إجراء التعديلات اللازمة بما يعزز من وضوح الأداة ودقتها القياسية.

ثانياً: الصدق البنائي: تم التحقق من الصدق البنائي باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة. وقد تم فحص الاتساق الداخلي بين الفقرات وأبعادها باستخدام معاملات الارتباط للتأكد من تجانس الفقرات ضمن كل بُعد وارتباطها بالمفهوم الذي تقيسه. كما تم استخدام التحليل العاملي الاستكشافي للتحقق من البنية العاملية للأداة.

ثبات أداة الدراسة:

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة من خلال قياس الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) الذي يُستخدم في تقييم مدى تجانس الفقرات في قياس المفهوم نفسه. وقد تم حساب معامل ألفا كرونباخ لكل بُعد من أبعاد متغيرات الدراسة، وذلك بهدف قياس درجة الثبات لكل بُعد بشكل مستقل، باعتبار أن الثبات يُقِيم على مستوى الأبعاد وليس على مستوى المتغير الكلي. وتشير القيم المرتفعة لمعامل ألفا كرونباخ إلى وجود اتساق داخلي جيد بين فقرات كل بُعد، مما يعكس موثوقية الأداة وصلاحيها للاستخدام في التحليل الإحصائي. وبشكل عام، تُعد القيم التي تزيد عن (0.70) مؤشراً مقبولاً على ثبات الأداة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وذلك من خلال توظيف مجموعة من الأساليب الإحصائية الاستدلالية الآتية:

أولاً: تقييم الاتساق الداخلي والثبات: تم التحقق من ذلك باستخدام معاملات الارتباط، وتم قياس الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ.

ثانياً: التحليل العاملي الاستكشافي: تم استخدامه لتقييم الصدق البنائي، بالاعتماد على مقياس كايزر-ماير-أولكين (KMO) واختبار بارتلليت لكروية مصفوفة الارتباط، مع استخراج العوامل باستخدام تحليل المكونات الرئيسية (PCA) وتدويرها بطريقة فاريماكس وفق معيار كايزر.

ثالثاً: اختبارات افتراضات تحليل الانحدار: تم فحص التوزيع الطبيعي للبيانات باستخدام الالتواء والتفلطح والمدرج التكراري للبواقي، واختبار الخطية باستخدام مخططات التشتت، وفحص تجانس التباين من خلال توزيع البواقي، بالإضافة إلى اختبار التعدد الخطي باستخدام معامل التباين المسموح به (Tolerance) ومعامل تضخم التباين (VIF).

رابعاً: اختبار الفرضيات: تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الرئيسية، والانحدار الخطي المتعدد لاختبار أثر أبعاد المتغير المستقل في التابع. مع استخدام تحليل التباين (ANOVA) لاختبار معنوية النموذج، وتقييم معاملات الانحدار (β).

نتائج البحث وتفسيرها وتحليلها

جودة المقياس:

تم تقييم جودة أداة القياس (الاستبانة) من خلال اختبار كلٍّ من الصدق البنائي والثبات، وذلك للتحقق من مدى قدرتها على قياس متغيرات الدراسة بدقة وموثوقية، بما يضمن توفير أساس علمي لإجراء التحليل الاستدلالي واختبار الفرضيات.

1) الصدق البنائي:

تم التحقق من الصدق البنائي لأداة الدراسة باستخدام مدخلين تكمليين، يتمثلان في: أ. الاتساق الداخلي (معاملات الارتباط)، و ب. التحليل العاملي الاستكشافي، وذلك لضمان توافق الفقرات مع الأبعاد النظرية للمقاييس.

أ. الاتساق الداخلي (معاملات الارتباط):

- المتغير التابع (كشف الاحتيال في القوائم المالية): تم استخدام معامل ارتباط بيرسون للتحقق من مدى اتساق أبعاد المتغير التابع مع الدرجة الكلية للمتغير، ويوضح الجدول (3) ذلك.

جدول (3): معاملات الارتباط بين أبعاد المتغير التابع

الأبعاد	معامل الارتباط	الدلالة
الدوافع	.830	.000
الفرص	.912	.000
التبريرات	.864	.000

وينتضح من الجدول (3) أن جميع معاملات الارتباط جاءت مرتفعة ودالة إحصائياً، مما يشير إلى وجود اتساق داخلي قوي بين الأبعاد والدرجة الكلية للمتغير التابع، ويؤكد أن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الصدق البنائي.

- المتغير المستقل (الشك المهني): تم التحقق من الاتساق الداخلي لأبعاد المتغير المستقل، ويوضح الجدول (4) ذلك.

جدول (4): معاملات الارتباط بين أبعاد المتغير المستقل

الأبعاد	معامل الارتباط	الدلالة
استجاب العقل	.737	.000
تعليل الحكم	.846	.000
البحث عن المعرفة	.772	.000
فهم الشخصية	.718	.000
الثقة في النفس	.591	.000
الاستقلال الذاتي	.693	.000

وتشير نتائج الجدول (4) إلى وجود ارتباطات تتراوح بين المتوسطة والمرتفعة بين الأبعاد والدرجة الكلية للشك المهني، وجميعها دالة إحصائياً. كما يُلاحظ أن بعدي الثقة بالنفس (0.591) والاستقلال الذاتي (0.693) سجلا معاملات ارتباط أقل نسبياً مقارنة ببقية الأبعاد، إلا أنهما يظلان ضمن الحدود المقبولة إحصائياً، مما يدعم صلاحية المقياس، مع الإشارة إلى وجود تباين نسبي في قوة الاتساق الداخلي بين الأبعاد، وهو أمر ينبغي أخذه في الاعتبار عند تفسير نتائج التحليل اللاحق.

ب. التحليل العاملي الاستكشافي (EFA):

تم استخدام التحليل العاملي الاستكشافي للتحقق من البنية العاملية الكامنة للمقاييس، وذلك باستخدام طريقة المكونات الرئيسية (PCA) مع تدوير Varimax، بهدف تحديد مدى تطابق الفقرات مع الأبعاد النظرية.

المتغير التابع: كشف الاحتيال في القوائم المالية

تم إجراء التحليل العاملي لكل بُعد من أبعاد المتغير التابع على حدة، وقد أظهرت نتائج اختبار ملائمة البيانات أن جميع قيم KMO تجاوزت (0.80)، كما أن اختبار Bartlett كان دالاً إحصائياً عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ ، مما يؤكد صلاحية البيانات لإجراء التحليل العاملي. كما بينت النتائج أن نسبة التباين المفسر تراوحت بين (62.32%) و (68.63%)، وهي نسب مقبولة في الدراسات التطبيقية والسلوكية. وأظهرت مصفوفة التدوير العاملي أن غالبية معظم الفقرات حققت تشبعات عاملية تجاوز الحد المقبول (0.40)، في حين تم حذف بعض الفقرات التي لم تستوف المعايير الإحصائية، وهي: الفقرات (4، 8) من بُعد الدوافع، والفقرة (14) من بُعد الفرص،

والفقرة (29) من بُعد التبريرات، وذلك بسبب انخفاض التشبعات العاملية أو وجود تشبعات متقاطعة، مما أسهم في تحسين تماسك البناء العاملية للمقياس. ويعرض الجدول (5) ملخص نتائج التحليل العاملية لأبعاد المتغير التابع.

جدول (5): ملخص نتائج التحليل العاملية لأبعاد كشف القوائم المالية

البعد	KMO	الدلالة	عدد العوامل	التباين المفسر	الفقرات قبل	الفقرات بعد
الدوافع	0.809	0.000	3	%62.32	11	9
الفرص	0.868	0.000	4	%68.11	12	11
التبريرات	0.822	0.000	3	%68.63	9	8

وتؤكد النتائج في الجدول (5) أن أبعاد المتغير التابع تتمتع ببنية عاملية متماسكة، وأن مستويات التباين المفسر تقع ضمن الحدود المقبولة، مما يعزز من الصدق البنائي للمقياس.

المتغير المستقل: الشك المهني

أظهرت نتائج اختبار ملائمة البيانات أن قيمة $KMO = 0.822$ ، وهي قيمة تشير إلى كفاية حجم العينة، كما كان اختبار Bartlett دالاً إحصائياً ($Sig. = 0.000$)، مما يؤكد صلاحية البيانات للتحليل العاملية. وقد أسفر التحليل العاملية عن استخراج خمسة عوامل وفق معيار الجذر الكامن ($1 <$)، إلا أنه تم اعتماد ستة عوامل انسجاماً مع النموذج النظري للدراسة، وقد فسرت هذه العوامل مجتمعة ما نسبته %64.67 من التباين الكلي، وهي نسبة مقبولة في الدراسات السلوكية. كما أظهرت نتائج مصفوفة التدوير العاملية أن معظم الفقرات حققت تشبعات عاملية تفوق (0.40)، في حين تم حذف الفقرات (36، 44، 45، 52، 56) نتيجة انخفاض تشبعاتها أو وجود تشبعات متقاطعة، مما أسهم في تحسين تماسك البناء العاملية للمقياس. ويعرض الجدول (6) نتائج التحليل العاملية.

جدول (6): ملخص نتائج التحليل العاملية للشك المهني

المؤشر	القيمة
KMO	0.822
Bartlett's Test (Sig.)	0.000
عدد العوامل المستخرجة	6
نسبة التباين المفسر	%64.67
عدد الفقرات قبل الحذف	24
عدد الفقرات بعد الحذف	19

وتشير النتائج الواردة في الجدول (6) إلى أن البيانات ملائمة للتحليل العاملية التوكيدي، وأن مقياس الشك المهني يتمتع ببنية عاملية مقبولة تدعم الصدق البنائي.

(2) الثبات: تم تقييم ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ لقياس الاتساق الداخلي لكل بُعد من أبعاد المتغيرات، كما هو موضح في الجدول (7).

جدول (7): نتائج اختبار الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ

المتغير	البعد	عدد الفقرات	ألفا كرونباخ
كشف الاحتيال في القوائم المالية	الدوافع	11	0.814
	الفرص	12	0.849
	التبريرات	9	0.848
الشك المهني	استجابات العقل	4	0.751
	تعليق الحكم	5	0.736
	البحث عن المعرفة	3	0.710
	فهم الشخصية	4	0.700
	الثقة بالنفس	4	0.693
	الاستقلال الذاتي	4	0.670

وتشير النتائج في الجدول (7) إلى أن قيم معامل ألفا كرونباخ لجميع الأبعاد تراوحت بين (0.670) و(0.849)، وهي تقع ضمن الحدود المقبولة، مما يعكس مستوى مقبولاً من الاتساق الداخلي. كما يلاحظ أن معظم الأبعاد تجاوزت الحد المقبول (0.70)، في حين جاءت بعض الأبعاد مثل الثقة بالنفس (0.693) والاستقلال الذاتي (0.670) عند الحدود الدنيا المقبولة، إلا أنها تظل ضمن النطاق المقبول إحصائياً، خاصة في الدراسات الاستكشافية. وبناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة مناسبة من الثبات، مما يدعم موثوقية استخدامها في التحليل الاستدلالي.

اختبارات افتراضات التحليل الاستدلالي:

قبل الشروع في اختبار فرضيات الدراسة وتفسير نتائج التحليل الاستدلالي، تم التحقق من مدى استيفاء البيانات للافتراضات الإحصائية الجوهرية التي يقوم عليها نموذج الانحدار الخطي؛ وذلك لضمان الحصول على نتائج دقيقة، ومؤشرات تتسم بالكفاءة وعدم التحيز. وقد شملت عملية التحقق فحص الافتراضات الأساسية الآتية: التوزيع الطبيعي للبواقي، والخطية، وتجانس التباين، بالإضافة إلى التحقق من خلو البيانات من مشكلة التعدد الخطي بين أبعاد الشك المهني.

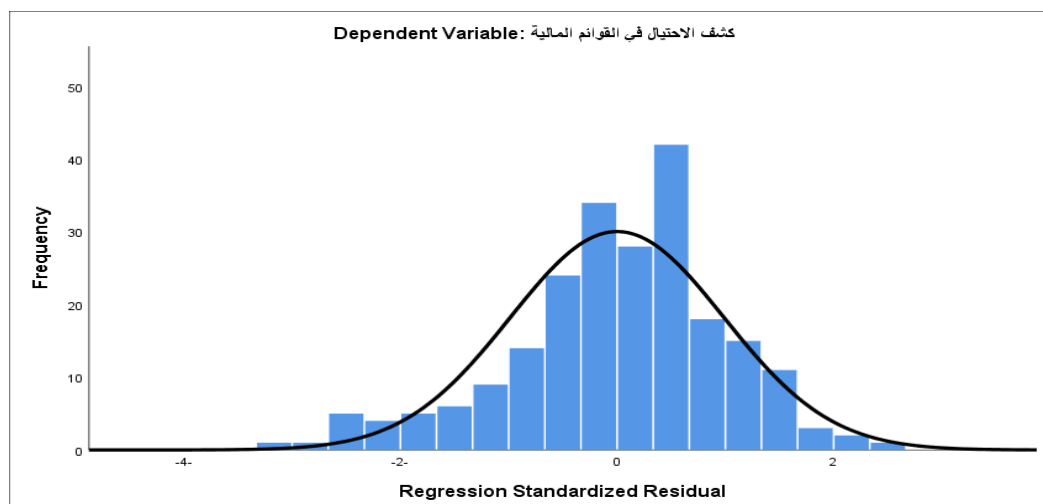
1) اختبار التوزيع الطبيعي:

تم التحقق من فرضية التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة وبواقي نموذج الانحدار (Residuals) لضمان دقة الاستدلال الإحصائي، وذلك بالاعتماد على معامل الالتواء ومعامل التفلطح، بالإضافة إلى الفحص البصري عبر المدرج التكراري (Histogram). كما يوضح الجدول (8) القيم الإحصائية المحتسبة للمتغيرات والأبعاد المستقلة والتابعة.

جدول (8): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (الالتواء والتفلطح)

الأبعاد	الالتواء	التفلطح
الدوافع	-.728	1.722
الفرص	-.273	.287
التبريرات	-.479	.553
كشف الاحتيال في القوائم المالية	-.119	-.157
استجابات العقل	-.024	-.853
تعليق الحكم	-.252	-.100
البحث عن المعرفة	-.332	.382
فهم الشخصية	-.352	.613
الثقة في النفس	-.199	-.087
الاستقلال الذاتي	-.559	1.006
الشك المهني	.244	-.429

وتشير النتائج في الجدول (8) إلى أن كافة قيم الالتواء والتفلطح تقع ضمن النطاق المقبول إحصائياً، حيث لم تتجاوز القيم الحدود المعيارية ($2 \pm$) المعتمدة وفقاً لـ (Hair et al., 2010). ويشير تقارب القيم من الصفر إلى أن توزيع البيانات يميل نحو الاعتدال، مما يؤكد صلاحيتها لاستخدام نماذج الإحصاء الاستدلالي واختبار الفرضيات بكفاءة عالية.

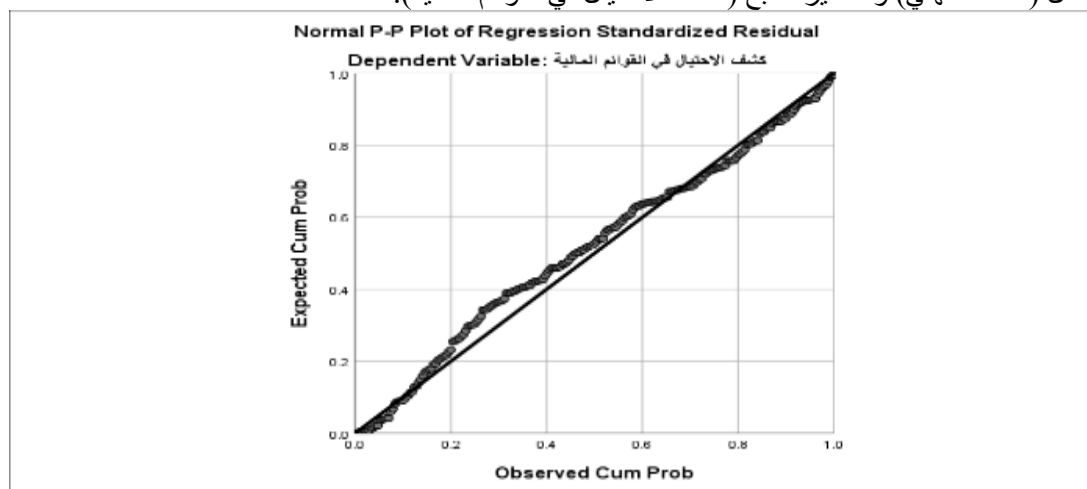


شكل (2): المدرج التكراري (Histogram) لتوزيع البواقي

كما يعزز الشكل (2) هذه النتيجة بصرياً؛ حيث يُظهر المدرج التكراري للبواقي توزيعاً يتبع المنحنى الطبيعي بشكل متسق، مما يضمن كفاءة نموذج الانحدار المستخدم وصلاحيّة النتائج المستخلصة في مرحلة التحليل الاستدلالي.

(2) اختبار الخطية

تم التحقق من فرضية الخطية لضمان كفاءة نموذج الانحدار المستخدم، وذلك من خلال تحليل مخططات التشتت التي تربط بين أبعاد المتغير المستقل (الشك المهني) والمتغير التابع (كشف الاحتيال في القوائم المالية).

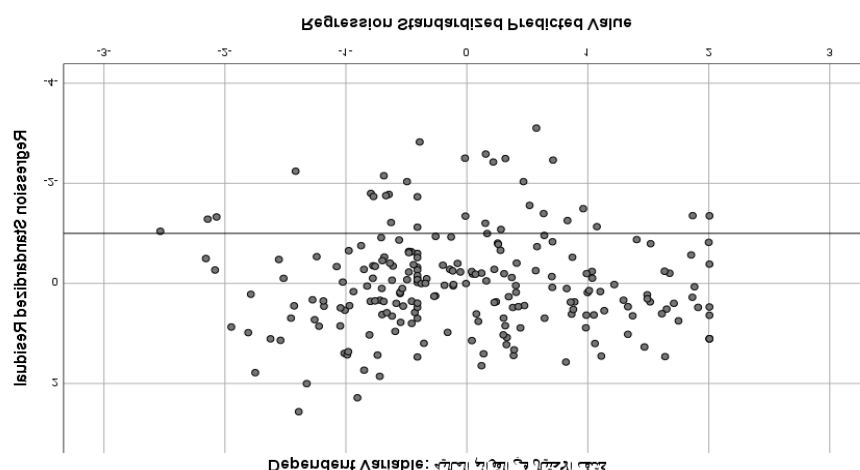


شكل (3): مخطط التشتت لاختبار الخطية

وتشير النتائج الموضحة في الشكل (3) إلى وجود علاقة خطية إيجابية (طردية) واضحة بين المتغيرات؛ حيث تتقارب نقاط البيانات وتتنظم حول خط الاتجاه العام بشكل متسق. كما يُلاحظ غياب أي أنماط منحنية أو انحرافات منهجية غير خطية في توزيع النقاط، مما يؤكد تحقق فرضية الخطية وصلاحيّة البيانات لاستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لاختبار فرضيات الدراسة.

(3) اختبار تجانس التباين:

يُعد تجانس التباين (ثبات تباين الأخطاء) شرطاً جوهرياً لصلاحية نموذج الانحدار الخطي؛ وللتحقق من هذا الافتراض، تم تحليل مخطط تشتت البواقي المعيارية مقابل القيم المتوقعة المعيارية، كما هو موضح في الشكل (4).



شكل (4): مخطط تشتت البواقي لاختبار تجانس التباين

وتشير النتائج في الشكل (4) إلى تحقق تجانس التباين، ويستدل على ذلك من خلال المعايير الآتية: التوزيع العشوائي: تنتشر نقاط البيانات (البواقي) بشكل عشوائي وغير منتظم حول خط الصفر الأفقي، مما ينفي وجود أي نمط منهجي (مثل الشكل القمعي أو المنحني). والنطاق المعياري: تتركز غالبية النقاط ضمن النطاق المحصور بين (+2) و (-2) على كل من المحور السيني (القيم المتوقعة) والمحور الصادي (البواقي المعيارية)، مما يؤكد خلو البيانات من القيم المتطرفة المؤثرة. وبناءً على ذلك، فإن ثبات تباين الأخطاء عبر مستويات المتغير المستقل (الشك المهني) يضمن أن تقديرات النموذج واختبارات الدلالة الإحصائية (تساؤلات الدراسة) دقيقة وغير متحيزة، مما يسمح بالتعميم في بيئة الدراسة.

(4) اختبار التعدد الخطي:

تم فحص مدى وجود تداخل خطي مرتفع بين أبعاد المتغير المستقل (الشك المهني) باستخدام اختبار معامل تضخم التباين (VIF) ومعامل التباين المسموح به (Tolerance). ويهدف هذا الاختبار إلى التأكد من استقلالية الأبعاد الستة وقدرة كل منها على تقديم مساهمة منفردة في تفسير المتغير التابع، والنتائج موضحة في الجدول (9):

جدول (9): نتائج اختبار التعدد الخطي لأبعاد الشك المهني

العلاقة الخطية		أبعاد المتغير المستقل
معامل تضخم التباين (VIF)	التباين المسموح به (Tolerance)	
1.906	.525	استجابات العقل
2.087	.479	تعليق الحكم
1.924	.520	البحث عن المعرفة
1.585	.631	فهم الشخصية
1.225	.816	الثقة في النفس
1.446	.692	الاستقلال الذاتي

وتشير النتائج الموضحة في الجدول (9) إلى عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين الأبعاد المستقلة؛ حيث جاءت جميع قيم معامل تضخم التباين (VIF) أقل من القيمة الجوهرية (5)، وتراوحت قيمها الفعلية ما بين (1.225 و 2.087)، وهي قيم مثالية تعكس استقلالية الأبعاد. كما جاءت قيم التباين المسموح به (Tolerance) لجميع الأبعاد أعلى من الحد الأدنى (0.10 أو 0.20). وبناءً على هذه النتائج، تحقق افتراض استقلالية المتغيرات المستقلة، مما يؤكد دقة معاملات الانحدار المستخرجة وصلاحيها لاختبار الفرضيات دون وجود تداخل مضلل بين أبعاد الشك المهني.

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية:

لاختبار فرضية الدراسة الرئيسية والتي تنص على أنه: "يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للشك المهني في كشف الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في اليمن"، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، والجدول (10) يوضح النتائج المستخلصة.

جدول (10): نتائج تحليل الانحدار البسيط للفرضية الرئيسية

المتغير المستقل	معامل ارتباط	معامل التحديد	قيمة	مستوى الدلالة	معامل الانحدار	قيمة	مستوى الدلالة
الشك المهني	(R)	(R ²)	(F)		(β)	(t)	
	0.656	0.430	166.698	0.000	0.765	12.911	0.000

وتشير النتائج الواردة في الجدول (10) إلى وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية ($R = 0.656$) بين الشك المهني وكشف الاحتيال في القوائم المالية. كما بلغت القوة التفسيرية للنموذج ($R^2 = 0.430$)، مما يعني أن الشك المهني يفسر ما نسبته (43%) من التباين الحاصل في قدرة المراجعين الخارجيين على كشف الاحتيال في القوائم المالية، وهي قوة تفسيرية مرتفعة. وتؤكد قيمة اختبار ($F = 166.698$) عند مستوى دلالة ($p = 0.000$) صلاحية ومعنوية النموذج ككل من الناحية الإحصائية. وبلغت قيمة معامل الانحدار ($\beta = 0.765$) بقيمة ($t = 12.911$) ومستوى دلالة ($p = 0.000$)؛ مما يشير إلى وجود أثر موجب ومعنوي قوي للشك المهني في كشف الاحتيال. ويعني ذلك أن زيادة مستوى الشك المهني لدى المراجع بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تحسن في قدرته على كشف الاحتيال في القوائم المالية بمقدار (76.5%). وبالتالي، فإن هذه النتيجة تدعم صحة الفرضية الرئيسية للدراسة.

وتتسق هذه النتيجة مع نظرية الوكالة، حيث يعمل المراجع كطرف ثالث مستقل لتقليل التعارض في المصالح بين الإدارة والملاك من خلال الحد من عدم تماثل المعلومات (Jensen & Meckling, 1976)؛ فالشك المهني يمثل الأداة الرقابية الجوهرية التي تضمن جودة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها (Watts & Zimmerman, 1986). كما تدعم هذه النتيجة نظرية الحكم المهني، التي تفترض أن الشك ليس مجرد سمة شخصية ثابتة، بل هو سلوك تطبيقي وعملية إدراكية توجه المراجع نحو استقصاء الأدلة وجمع قرائن إثبات أكثر قوة عند وجود مؤشرات تحذيرية (Hurt, 2010; Nelson, 2009).

ومن الناحية المعيارية، جاءت هذه النتيجة تجسيدا لمتطلبات معيار المراجعة الدولي رقم (200) "الأهداف العامة للمراجع المستقل"، والمعيار الدولي رقم (240) "مسؤولية المراجع عن الاحتيال"، اللذين يفرضان على المراجع الحفاظ على حالة من الشك المهني تتضمن عقلاً متسانلاً وتقييماً نقدياً صارماً للأدلة طوال عملية المراجعة (IAASB, 2021). إن قبول هذه الفرضية يؤكد أن الامتثال لهذه المتطلبات المعيارية في البيئة المهنية اليمنية يسهم بشكل فاعل في رفع كفاءة كشف التلاعبات والحد من مخاطر المراجعة.

وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Hurt, 2010) ودراسة (Fuller, 2015)، اللتين أكدتا أن الشك المهني هو المحدد الرئيس لفاعلية إجراءات المراجعة في مواجهة مخاطر الاحتيال. كما تتسق هذه النتيجة مع دراسة (شحاتة، 2021) في البيئة المصرية التي توصلت إلى أن التزام المراجع الخارجي بمستوى مرتفع من الشك المهني يُعد صمام الأمان لمنع التلاعب بالقوائم المالية. واتفقت معها دراسة (العززي، 2022) في البيئة الخليجية التي خلصت إلى أن انخفاض مستوى الشك المهني يؤدي بالضرورة إلى فشل المراجع في رصد المؤشرات المرتبطة بالاحتيال، مما يرفع من مخاطر المراجعة بشكل جوهري. كما تدعم دراسة (الزبيدي، 2020) هذه النتيجة بالإشارة إلى أن الخصائص السلوكية للمراجع، وعلى رأسها الشك المهني، تفوق في أهميتها أحياناً الإجراءات النمطية التقليدية في كشف التلاعبات المالية المعقدة.

ويمكن تفسير هذه النتيجة في سياق بيئة الأعمال اليمنية بأنها بيئة تتسم بارتفاع مستوى المخاطر وضعف آليات الرقابة المؤسسية نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية والاستثنائية، الأمر الذي دفع المراجعين الخارجيين نحو تبني مستويات مرتفعة من الشك المهني كآلية دفاعية تهدف إلى حماية سمعتهم المهنية والحد من مخاطر التقاضي والمسؤولية القانونية.

وتؤكد القوة التفسيرية للنموذج (43%) أن قرابة نصف التباين في نجاح عملية كشف الاحتيال يعود إلى الحالة الذهنية والسلوكية للمراجع (الشك المهني)، في حين تتقاسم العوامل الأخرى (مثل ضغوط الوقت، وأتعاب المراجعة، والقدرات التكنولوجية) النسبة المتبقية. وتعد هذه النتيجة مؤشراً استراتيجياً لصناع القرار والمنظمات المهنية في اليمن (جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين) بضرورة إعادة صياغة برامج التأهيل المهني لتشمل الجوانب السلوكية والإدراكية للمراجع، وعدم الاقتصار على الجوانب التقنية والمعارية الصرفة.

نتائج اختبار الفرضيات الفرعية (نموذج الانحدار المتعدد):

بعد إثبات الأثر الكلي، تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد لتحديد الأثر لكل بُعد من أبعاد الشك المهني الستة (استجاب العقل، تعليق الحكم، البحث عن المعرفة، فهم الشخصية، الثقة بالنفس، الاستقلال الذاتي) في المتغير التابع، وتوضيح القوة التفسيرية للنموذج ككل. أولاً: القوة التفسيرية لنموذج الدراسة

تم تحليل القدرة التفسيرية للنموذج من خلال فحص أبعاد الشك المهني الستة مجتمعة في تفسير التباين في كشف الاحتيال بالقوائم المالية، وذلك استناداً إلى مؤشرات ملخص نموذج الانحدار المتعدد، كما يبينه الجدول (11).

جدول (11): ملخص نموذج الانحدار المتعدد

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري المقدر
1	0.703	0.494	0.480	0.33545

وتشير النتائج في الجدول (11) إلى أن معامل الارتباط الكلي بلغ (0.703)، مما يعكس علاقة ارتباطية قوية وموجبة. كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (0.480)، وهذا يعني أن أبعاد الشك المهني تفسر ما نسبته (48%) من التباين في قدرة المراجعين الخارجيين على كشف الاحتيال في القوائم المالية وهي نسبة تفسيرية مرتفعة، بينما تعود النسبة المتبقية (52%) إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج الحالي.

ثانياً: معنوية النموذج الإحصائي وصلاحيته للاختبار

تم اختبار معنوية نموذج الانحدار باستخدام تحليل التباين (ANOVA)، وذلك للتحقق من ملاءمة النموذج إحصائياً وقدرته على تفسير العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة كما يتضح في الجدول (12).

جدول (12): نتائج تحليل التباين (ANOVA) لقياس معنوية نموذج الانحدار الكلي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة اف	مستوى الدلالة
الانحدار	23.709	6	3.951	35.117	0.000
المتبقي	24.303	216	0.113		
الإجمالي	48.012	222			

ويتضح من الجدول (12) أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (35.117) عند مستوى دلالة ($p = 0.000$)، مما يدل على أن نموذج الانحدار يتمتع بدرجة عالية من المعنوية الإحصائية. ويعكس ذلك قدرة أبعاد الشك المهني مجتمعة على تفسير جزء جوهري من التباين في كشف الاحتيال في القوائم المالية، الأمر الذي يؤكد ملاءمة النموذج للاختبار والتحليل.

ثالثاً: تحليل معاملات الانحدار واختبار الفرضيات الفرعية:

بعد التحقق من معنوية نموذج الانحدار ككل، تم تحليل معاملات الانحدار لتحديد الأثر الفردي لكل بُعد من أبعاد الشك المهني في كشف الاحتيال في القوائم المالية كما يوضحه الجدول (13).

جدول (13): معاملات الانحدار لأبعاد الشك المهني في كشف الاحتيال

البُعد (المتغير المستقل)	معامل الانحدار غير المعياري (B)	الخطأ المعياري	معامل بيتا المعياري (β)	قيمة (t)	مستوى الدلالة	القرار
(الثابت)	0.684	0.243	---	2.814	0.005	---
استجواب العقل	.240	0.068	.237	3.549	0.000	قبول
تعليق الحكم	-.042	0.065	.046	-.651	0.516	رفض
البحث عن المعرفة	.154	0.061	.169	2.514	0.013	قبول
فهم الشخصية	.226	0.049	.282	4.624	0.000	قبول
الثقة في النفس	.031	0.039	.042	.789	0.431	رفض
الاستقلال الذاتي	.181	0.045	.233	4.007	0.000	قبول

وبناءً على نتائج معاملات الانحدار الواردة في الجدول (13)، يتضح وجود تباين في الأثر النسبي لأبعاد الشك المهني في تفسير كشف الاحتيال في القوائم المالية. حيث جاء بُعد فهم الشخصية في المرتبة الأولى من حيث التأثير، مسجلاً أعلى قيمة لمعامل بيتا ($\beta = 0.282$) عند مستوى دلالة ($p = 0.000$)، مما يشير إلى أن قدرة المراجع على فهم الدوافع والسلوكيات البشرية تمثل عاملاً حاسماً في تعزيز كشف الاحتيال. كما أظهر بُعد استجواب العقل تأثيراً موجباً ومعنوياً ($\beta = 0.237, p = 0.000$)، وهو ما يعكس أهمية التفكير النقدي والعقلية المتسائلة في دعم فاعلية إجراءات المراجعة في كشف الاحتيال. كذلك، سجل بُعد الاستقلال الذاتي تأثيراً معنوياً واضحاً ($\beta = 0.233, p = 0.000$)، مما يؤكد أهمية الاستقلالية المهنية في تحسين جودة الحكم المرتبطة باكتشاف الاحتيال. وأظهر بُعد البحث عن المعرفة تأثيراً معنوياً ($\beta = 0.169, p = 0.013$)، مما يساهم في دعم قدرة المراجع على كشف الاحتيال، إلا أن تأثيره يظل محدوداً نسبياً، نظراً لكون المعرفة وحدها لا تكفي ما لم تُترجم إلى ممارسات مهنية قائمة على التفكير النقدي وفهم السلوكيات.

في المقابل، لم تُظهر النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية لكل من بُعد تعليق الحكم وبُعد الثقة بالنفس في كشف الاحتيال، حيث تجاوزت مستويات الدلالة لهما (0.05)، مما يشير إلى محدودية تأثير هذين البُعدين بشكل منفرد في تفسير كشف الاحتيال ضمن عينة الدراسة الحالية.

مناقشة الفرضية الفرعية الأولى: استجواب العقل:

أظهرت النتائج أن بُعد استجواب العقل يؤثر تأثيراً إيجابياً ومعنوياً في كشف الاحتيال في القوائم المالية ($\beta = 0.237, p = 0.000$)، بما يعكس الدور الحاسم للتفكير النقدي في تعزيز فاعلية الحكم المهني لدى المراجع.

وتتسق هذه النتيجة مع نموذج (Nelson, 2009) الذي يضع استجواب العقل كمدخل إدراكي أساسي يوجه تقييم الأدلة، حيث يعزز النزعة إلى التحقق المتعمق بدلاً من القبول الظاهري للمعلومات. كما تتسجم مع متطلبات معيار المراجعة الدولي (ISA 200) الذي يؤكد على ضرورة تبني عقلية متسائلة وتقييم نقدي مستمر للأدلة. وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Hurt, 2010)، التي أبرزت استجواب العقل كأحد المحددات الجوهرية للشك المهني، ومع دراسة شحاتة (2021) التي ربطت بين الاستقصاء الذهني وتقليل مخاطر الثقة المفرطة بالإدارة. ولا يظهر تعارض مع الأدبيات، بل دعم واضح للطرح التراكمي في هذا المجال.

وتفسيرياً، تعكس هذه النتيجة اعتماد المراجعين الخارجيين في البيئات ذات المخاطر المرتفعة -كما في السياق اليمني- على الاستقصاء الذهني كآلية تعويضية في ظل محدودية فاعلية الرقابة الداخلية، مما يعزز قدرتهم على كشف التناقضات والأنماط غير الطبيعية في البيانات المالية. وعملياً، تؤكد النتائج أن تعزيز ثقافة التساؤل المهني يمثل مدخلاً مباشراً لتحسين جودة المراجعة والحد من مخاطر الفشل في اكتشاف الاحتيال، بما يعزز موثوقية التقارير المالية. وعليه، يشكل استجواب العقل محوراً إدراكياً حاسماً في تفعيل الشك

المهني ورفع كفاءة الكشف عن الاحتيال.

مناقشة الفرضية الفرعية الثانية: تعليق الحكم:

أظهرت النتائج عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لبُعد تعليق الحكم في كشف الاحتيال ($\beta = 0.046, p = 0.516$)، بما يشير إلى محدودية فاعليته في تفسير قدرة المراجع على اكتشاف الممارسات الاحتيالية ضمن عينة الدراسة.

وتُخالف هذه النتيجة الطرح النظري لنموذج (Hurttt, 2010)، الذي يفترض أن تعليق الحكم يتيح للمراجع توسيع نطاق البحث عن الأدلة وتقليل التحيزات المعرفية، كما تتعارض جزئياً مع (Nelson, 2009) الذي يرى أن تأجيل الحكم يحسن جودة التقييم. في المقابل، تتسق النتيجة مع الأدبيات التطبيقية في البيئات عالية المخاطر، ومع معيار المراجعة الدولي (ISA 240) الذي يؤكد ضرورة الاستجابة السريعة لمؤشرات الاحتيال. كما تتفق مع بعض الأدبيات التطبيقية في البيئات النامية مثل (العنزي، 2022)، التي تشير إلى أن فاعلية المراجع في كشف الاحتيال ترتبط بقدرته على الحسم المهني وربط الأدلة في الوقت المناسب، أكثر من ارتباطها بتأجيل إصدار الأحكام.

ومن منظور النظرية الموقفية (Fiedler, 1964)، يمكن تفسير عدم معنوية هذا البعد بأن فاعلية أي سلوك مهني تعتمد على خصائص البيئة والسياق العملي؛ ففي مكاتب وشركات المراجعة في اليمن، حيث تزداد ضغوط الوقت وتتصاعد مخاطر الاحتيال، يصبح الحسم المهني المدعوم بالأدلة أكثر فاعلية من تأجيل الحكم. كذلك، الاعتماد على الخبرة العملية يدفع المراجعين الخارجيين إلى اتخاذ قرارات سريعة ومبنية على تحليل الأدلة، مما يقلل من أهمية تعليق الحكم كأداة مستقلة.

ويمكن تفسير عدم معنوية بُعد تعليق الحكم في كشف الاحتيال إلى طبيعة بيئة العمل المهنية في اليمن، حيث إن: (1) ضغوط الوقت والمخاطر المرتفعة: يضطر المراجع إلى اتخاذ قرارات سريعة وربط الأدلة فوراً بدل تأجيل الحكم، لضمان اكتشاف مؤشرات الاحتيال في الوقت المناسب. (2) الاعتماد على الخبرة: يستخدم المراجع خبرته المهنية لتكوين أحكام سريعة وفاعلة، مما يقلل من أهمية تأجيل الحكم كأداة مستقلة.

وتشير النتائج إلى أن بُعد تعليق الحكم لا يمثل بالضرورة عاملاً فاعلاً في كشف الاحتيال في جميع البيئات المهنية، بل تتحدد أهميته وفق خصائص الموقف والبيئة العملية. في البيئات عالية المخاطر مثل اليمن، قد يكون اتخاذ القرار السريع والحسم المهني المدعوم بالأدلة أكثر فاعلية من تأجيل الحكم، ما يضيف بعداً مهماً للأدبيات المتعلقة بالشك المهني.

مناقشة الفرضية الفرعية الثالثة: البحث عن المعرفة:

أظهرت النتائج أن بُعد البحث عن المعرفة له أثر إيجابي معنوي في كشف الاحتيال ($\beta = 0.169, p = 0.013$)، مما يعكس دور المراجع ورغبته المستمرة في جمع المعلومات الإضافية في تعزيز فاعلية إجراءات المراجعة، على الرغم من تأثيره يظل محدوداً نسبياً مقارنة ببُعد فهم الشخصية.

وتتسق هذه النتيجة مع نموذج (Hurttt, 2010) الذي يربط بين البحث عن المعرفة، حيث لا يكفي المراجع بالمطابقة الظاهرية للمستندات، بل يسعى لفهم الجوهر الاقتصادي للمعاملات. كما تتوافق مع معيار المراجعة الدولي (ISA 500) الذي يشدد على الحصول على أدلة كافية ومناسبة، ويجعل من البحث عن المعرفة أداة سلوكية مركزية للوصول إلى مؤشرات الاحتيال. وتتفق النتيجة مع دراسة (Nelson, 2009) التي أظهرت أن المراجعين الخارجيين ذوي النزعة المعرفية المرتفعة هم الأقدر على تحديد الروابط غير المنطقية في القوائم المالية، وتتفق مع دراسة الزبيدي (2020) التي أشارت إلى أن توسع القاعدة المعرفية والبحث المستمر يعززان حساسية المراجع تجاه المخاطر الاحتيالية.

وتفسر معنوية هذا البُعد في اليمن بأن المراجعين الخارجيين يواجهون بيئة مليئة بالتحديات الاقتصادية وضعف الرقابة الداخلية، مما يضطرهم إلى تجاوز الأساليب التقليدية والبحث عن أدلة إضافية من مصادر خارجية وفحص البيانات غير المالية بعناية أكبر. وعلى الرغم من أن تأثير البحث عن المعرفة محدود نسبياً، إلا أنه يميز "المراجع المستكشف" عن المراجع النمطي، ويبرز أهمية دعم ثقافة الاستقصاء المعرفي وتوفير قواعد بيانات ومصادر معلومات موثوقة لتعميق فهم البيئة المهنية وتعزيز قدرة المراجع على كشف

الاحتيال.

مناقشة الفرضية الفرعية الرابعة: فهم الشخصية:

أظهرت النتائج أن بُعد فهم الشخصية هو الأكثر تأثيراً في كشف الاحتيال، حيث سجل أعلى قيمة لمعامل بيتا $\beta = 0.282$, $p = 0.000$ ، مما يدل على أن قدرة المراجع على قراءة دوافع وسلوكيات الأفراد تمثل عاملاً حاسماً في تعزيز فاعلية المراجعة في كشف الاحتيال.

وتتسق هذه النتيجة مع مثلث الاحتيال، حيث يساعد فهم شخصية المراجع على التعرف على الضغوط والمبررات الأخلاقية التي قد تدفع الإدارة لارتكاب الاحتيال. كما تتوافق مع النظرية النفسية في المراجعة التي ترى الاحتيال فعلاً بشرياً، يتطلب كشفه مهارات الذكاء العاطفي والاجتماعي، بما يعزز الالتزام بمعيار المراجعة الدولي (ISA 240) حول تقييم نزاهة الإدارة. وتتفق النتائج مع نموذج Hurtt (2010) التي أكدت أن المراجعين الخارجيين الأكثر شكاً وفراصة في تفسير الدوافع البشرية، وتتفق مع دراسة الزبيدي (2020) التي أكدت أن الحس النفسي العالي يمكن المراجع من رصد التناقضات السلوكية ولغة الجسد، ما يعزز اكتشاف الاحتيال.

وفي البيئة اليمنية، تُعزز طبيعة الروابط الاجتماعية والشخصية والاعتماد على التقييم الحدسي من أهمية فهم الشخصية، إذ: (1) تمثل الفراسة المهنية أداة رقابية فاعلة أحياناً أكثر من الإجراءات الورقية. (2) قدرة المراجع على قراءة سلوك إدارة المنشأة وتفسير ارتباكها أو تعاونها تمثل مفتاح الوصول للحقيقة في ظل ضعف التوثيق الإلكتروني. (3) التمييز بين الإدارة المتعونة والمضللة يتطلب حساً نفسياً عالياً، وهو ما يفسر القوة التفسيرية العالية لهذا البعد.

وتعكس هذه النتيجة أهمية دمج مهارات علم النفس المحاسبي، الفراسة المهنية، والتقصي السلوكي ضمن التدريب الأكاديمي والمهني للمراجعين، باعتبارها أداة مركزية لتعزيز جودة كشف الاحتيال في البيئات عالية المخاطر مثل اليمن.

مناقشة الفرضية الفرعية الخامسة: الثقة بالنفس:

أظهرت النتائج أن بُعد الثقة بالنفس لم يكن له أثر ذي دلالة إحصائية في كشف الاحتيال ($\beta = 0.042$, $p = 0.431$)، مما يشير إلى أن شعور المراجع بالثقة في قدراته ومؤهلاته لا يترجم تلقائياً إلى تحسين فاعلية الكشف عن الاحتيال المالي.

على الرغم من افتراض Hurtt (2010) أن الثقة تمنح المراجع الجرأة لمواجهة الإدارة، تحذر الأدبيات الحديثة من الإفراط في الثقة بالنفس، إذ قد تدفع المراجع لتصديق أحكامه الأولية دون تحقق نقدي كافٍ، وهو ما يتعارض مع جوهر معيار المراجعة الدولي (ISA 200) التي تركز على التقييم النقدي للأدلة بدلاً من الاعتماد على الشعور بالقدرة الذاتية. وتختلف هذه النتيجة مع دراسة Nelson (2009) التي ربطت الثقة بالقدرة على الصمود أمام ضغوط العمل، لكنها تتفق مع الدراسات السلوكية الحديثة التي أشارت إلى أن المراجعين الخارجيين الأكثر تواضعاً مهنيّاً يكونون أكثر دقة في رصد التجاوزات، مقارنة بالمراجعين الذين يبالغون في الاعتماد على ثقتهم بالنفس، والتي قد تتحول إلى استهانة مهنية تقلل من مستوى اليقظة والكفاءة في كشف الاحتيال.

ويمكن تفسير عدم معنوية هذا البعد في البيئة اليمنية من خلال: (1) تعقيد الاحتيال المحلي: في ظل الأساليب الاحتيالية المعقدة المرتبطة بالأزمات، لا تكفي الثقة بالنفس وحدها، بل يلزم الشك المهني المنهجي المبني على الأدلة. (2) الفصل بين السمة الشخصية والأداء المهني: قد يمتلك المراجع ثقة عالية كسمة شخصية، لكن تأثيرها على الأداء الفعلي للكشف عن الاحتيال يظل محدوداً أمام ضغوط العمل والمخاطر القانونية والتعقيدات المحاسبية. وتعكس هذه النتيجة أهمية ترسيخ الشك المهني ضمن إجراءات مراجعة منظمة وواضحة لدى المراجعين الخارجيين في اليمن، بدلاً من الاعتماد على التقدير الشخصي، لما لذلك من دور في الحد من انخفاض مستوى المراجعة والتحقق، وتعزيز كفاءة الكشف عن الاحتيال.

مناقشة الفرضية الفرعية السادسة: الاستقلال الذاتي:

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي معنوي للاستقلال الذاتي في كشف الاحتيال ($\beta = 0.233$, $p = 0.000$)، وتشير هذه النتيجة إلى أن قدرة المراجع على اتخاذ قرارات مهنية مستقلة وعدم الانصياع لضغوط الإدارة تُعد عاملاً جوهرياً في تعزيز فاعلية اكتشاف التلاعبات المالية.

وتتسق هذه النتيجة مع نظرية التقرير الذاتي، التي تؤكد أن الأفراد المستقلين ذهنياً يلتزمون بالمعايير الأخلاقية بشكل أكبر وأقل عرضة للتأثر بالضغط الاجتماعي. كما تدعم هذه النتيجة متطلبات معيار المراجعة الدولي (ISA 200) وميثاق الأخلاقيات المهنية (IESBA Code) اللذين يركزان على ضرورة الحفاظ على الاستقلال الذهني عند مواجهة ممارسات مشبوهة. وتتوافق هذه النتائج مع نموذج (Hurt, 2010) التي اعتبرت الاستقلال الذاتي عاملاً حاسماً لحماية المراجع من الانحياز المفرط للعميل، وتتفق مع دراسة شحاتة (2021) التي أظهرت أن المراجع المستقل يكون أكثر حزمًا في طلب أدلة إضافية وعدم قبول التفسيرات السطحية للإدارة.

ويمكن تفسير معنوية هذا البعد من منظور البيئة اليمنية بعدة نقاط: (1) مواجهة ضغوط العميل: يبرز الاستقلال الذاتي كخط دفاع يمنع المراجع من الانصياع لضغوط تمرير قوائم مالية مضللة، مما يعزز قدرة المراجع على التحقيق الموضوعي وكشف الاحتيال. (2) الاعتماد على الحكم المهني: في ظل ضعف الرقابة المركزية أحياناً، يعتمد المراجع على تقييمه المهني المستقل لاتخاذ قرارات دقيقة قائمة على الأدلة وليس على إملاءات خارجية. كما تشير قيمة بيتا (0.233) إلى أن الاستقلال الذاتي يُعد البعد الثالث من حيث الأهمية بعد فهم الشخصية واستجواب العقل، وهو ما يبرز الدور المحوري لقدرة المراجع على اتخاذ قرارات مهنية مستقلة في تعزيز جودة المراجعة ورفع فاعلية الكشف عن الاحتيال في بيئات عمل معقدة مثل البيئة اليمنية.

الإسهام البحثي للدراسة

تُسهم الدراسة إسهاماً أصيلاً في الأدبيات المتعلقة بالشك المهني وكشف الاحتيال في القوائم المالية من خلال الآتي:

- 1- الإسهام في البيئة اليمنية: تقدم الدراسة أول تحليل ميداني شامل لتأثير الشك المهني في كشف الاحتيال في القوائم المالية ضمن بيئة ذات مخاطر عالية، تتميز بالضغط الزمنية، وضعف الرقابة الداخلية، والممارسات الاحتيالية المعقدة. يعكس هذا السياق الواقعي الفروقات بين البيئة اليمنية والبيئات الدولية أو الإقليمية، ويبرز كيف تؤثر الظروف المحلية في فاعلية أبعاد الشك المهني.
- 2- الإسهام في المجتمع البحثي: شملت الدراسة مجتمعاً واسعاً ومتنوعاً يتضمن مراجعي مكاتب وشركات المراجعة، ومراجعي الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وهو ما لم تتناوله الدراسات المحلية أو الإقليمية السابقة، مما يوفر قاعدة بيانات قوية وشاملة حول ممارسة الشك المهني في اليمن.
- 3- الإسهام في النتائج المتعلقة بالفرضيتين المرفوضتين: كشفت الدراسة أن بُعدي تعليق الحكم والثقة بالنفس لم يكونا ذا أثر معنوي في كشف الاحتيال، وهو ما يتناقض جزئياً مع الطروحات النظرية السابقة (Nelson, 2009; Hurt, 2010). توفر هذه النتائج رؤية جديدة حول كيفية تفاعل أبعاد الشك المهني مع خصائص البيئة اليمنية، حيث يصبح سرعة اتخاذ القرار المهني وربطه بالأدلة أكثر فاعلية من تأجيل الحكم، كما أن الثقة بالنفس لا تكفي وحدها لضمان الكشف عن الاحتيال في ظل تعقيدات الواقع المحلي.
- 4- الإسهام التطبيقي والنظري: تقدم الدراسة دليلاً عملياً للمراجعين، والجهات الرقابية، والمنظمات المهنية حول كيفية تعزيز ممارسات الشك المهني في بيئات عالية المخاطر، كما تضيف بعداً نظرياً جديداً من خلال دمج نظرية الموقف مع ممارسات الشك المهني، موضحة أن فاعلية أي بعد من أبعاد الشك المهني تعتمد على خصائص البيئة والسياق العملي.
- 5- سد الفجوة المعرفية: تمثل الدراسة إضافة علمية فريدة في الأدبيات اليمنية، حيث لم تتناول أي دراسة سابقة تأثير الشك المهني في كشف الاحتيال ضمن هذا المجتمع البحثي، ولم تتطرق إلى التباين في فاعلية الأبعاد المختلفة في بيئة عالية المخاطر، ما يجعلها مرجعاً مهماً للبحوث المستقبلية.

ملخص نتائج البحث

يوضح الجدول (14) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية.

جدول (14): نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية	نص الفرضية	النتيجة
H1	يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للشك المهني في كشف الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في اليمن.	قبول
H1a	يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لاستجواب العقل في كشف الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في اليمن.	قبول
H1b	يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتعليق الحكم في كشف الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في اليمن.	رفض
H1c	يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للبحث عن المعرفة في كشف الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في اليمن.	قبول
H1d	يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لفهم الشخصية في كشف الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في اليمن.	قبول
H1e	يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للثقة بالنفس في كشف الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في اليمن.	رفض
H1f	يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للاستقلال الذاتي في كشف الاحتيال في القوائم المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في اليمن.	قبول

الاستنتاجات

بناءً على نتائج اختبار الفرضيات ومناقشتها فقد خلصت هذه الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية:

- 1- تُظهر نتائج الدراسة أن الشك المهني لا يمثل مجرد متطلب مهني نظري، بل يُعد آلية سلوكية تعزز جودة الحكم المهني وفاعلية إجراءات المراجعة. كما تشير القوة التفسيرية للنموذج إلى أن الشك المهني يفسر نسبة معتبرة من التباين في قدرة المراجعين الخارجيين على كشف الاحتيال، وهو ما يعكس دوره كمحدد رئيسي لنجاح عملية المراجعة، خاصة في البيئات التي تتسم بارتفاع مخاطر الاحتيال.
- 2- تُظهر النتائج أن استجواب العقل يمثل البُعد الإدراكي الأكثر تأثيراً في تفعيل الشك المهني، حيث يعزز قدرة المراجع على كشف الاحتيال من خلال تبني منهج قائم على التقييم النقدي للأدلة وعدم التسليم بصحتها دون تحقق كافٍ، مما يحول عملية المراجعة من فحص شكلي إلى عملية استقصائية أكثر عمقاً.
- 3- تشير النتائج إلى أن تعليق الحكم لا يمثل بُعداً فاعلاً في كشف الاحتيال، حيث تتطلب بيئة المراجعة اتخاذ قرارات قائمة على الربط الفوري للأدلة بدلاً من تأجيل الحكم، خاصة في ظل ضغوط الوقت وارتفاع مخاطر الاحتيال.
- 4- تُظهر النتائج أن البحث عن المعرفة يساهم في دعم قدرة المراجع على كشف الاحتيال من خلال توسيع نطاق الأدلة وتعميق فهم المعاملات، إلا أن تأثيره يظل محدوداً نسبياً ما لم يتم توظيفه بشكل موجه يخدم أهداف المراجعة.
- 5- تشير النتائج إلى أن فهم الشخصية يمثل البُعد الأكثر تأثيراً في كشف الاحتيال، مما يؤكد أن تحليل السلوكيات والدوافع البشرية يُعد مدخلاً أساسياً لتفسير الممارسات الاحتيالية وتعزيز جودة الحكم المهني.
- 6- تُظهر النتائج أن الثقة بالنفس لا تمثل عاملاً مؤثراً في كشف الاحتيال، وقد يؤدي الإفراط فيها إلى تقليل مستوى التحقق النقدي للأدلة، مما يضعف فاعلية المراجعة.
- 7- تشير النتائج إلى أن الاستقلال الذاتي يعزز من جودة الحكم المهني، من خلال تمكين المراجع من الحفاظ على موضوعيته ومقاومة الضغوط، بما يدعم فاعلية كشف الاحتيال.

التوصيات

بناءً على النتائج والاستنتاجات توصي الدراسة بالآتي:

- 1- ضرورة تعزيز ممارسة الشك المهني على مستوى المنظومة المهنية ككل، من خلال تضمينه بشكل منهجي ضمن معايير وإجراءات المراجعة، وتدعيمه ببرامج تدريبية ورقابية تركز على تنمية مهارات التفكير النقدي والاستقلالية والتحليل السلوكي، بما يضمن رفع جودة المراجعة وتعزيز قدرتها على كشف الاحتيال.
- 2- ضرورة إدماج منهج التساؤل المهني المنظم ضمن إجراءات المراجعة من خلال تضمين أسئلة تحليلية موجهة في برامج العمل، بما يضمن تفعيل التفكير النقدي وتحسين فاعلية كشف الاحتيال.
- 3- ضرورة تعزيز قدرات اتخاذ القرار المهني القائم على الأدلة لدى المراجعين الخارجيين، بما يمكنهم من اتخاذ قرارات في الوقت المناسب دون تأجيل قد يضعف فاعلية الكشف.
- 4- ضرورة دعم المراجعين الخارجيين بمصادر معلومات وقواعد بيانات مهنية تساعدهم على توسيع نطاق البحث وتفسير المؤشرات التحذيرية بشكل فاعل.
- 5- ضرورة إدماج مهارات التحليل السلوكي وفهم الدوافع البشرية ضمن برامج تأهيل وتدريب المراجعين الخارجيين، لتعزيز قدرتهم على تفسير المؤشرات المرتبطة بالاحتيال.
- 6- ضرورة تعزيز الالتزام بالشك المهني المنهجي من خلال اعتماد نظم رقابية فاعلة تضمن متابعة جودة العمل وتحد من تأثير الاعتماد المفرط على التقدير الذاتي للمراجع.
- 7- ضرورة تعزيز استقلالية المراجع عبر بيئة تنظيمية وإجرائية تدعم اتخاذ القرار المهني بحرية وتحد من تأثير الضغوط الخارجية.

المقترحات البحثية

تقترح الدراسة توسيع نطاق البحث مستقبلاً من خلال:

- 1- أثر ضغوط الوقت وأتعب المراجعة في ممارسة الشك المهني: دراسة كيفية تأثير ضغوط الوقت والأعباء في درجة تطبيق المراجعين الخارجيين للشك المهني، مع إدخال العوامل البيئية مثل (حجم المؤسسة، وطبيعة السوق المحلي) كمتغيرات معدلة لتحديد متى يكون الشك المهني أكثر أو أقل فاعلية.
- 2- العلاقة بين الذكاء العاطفي والقدرة في كشف الاحتيال: تحليل كيف يؤثر الذكاء العاطفي للمراجع في تفسير السلوكيات والمؤشرات غير المالية المرتبطة بالاحتيال، مع اختبار دور التحفيز الذاتي والموقف التنظيمي كمتغيرات وسيطة لتعزيز دقة الكشف واليقظة.
- 3- دور العوامل التنظيمية في تعزيز الشك المهني: فحص أثر السياسات التنظيمية، وثقافة المؤسسة، وأنظمة الرقابة الداخلية في فاعلية أبعاد الشك المهني، مع النظر في المؤثرات الوسيطة مثل التدريب المستمر والإشراف المهني.
- 4- تأثير الخبرة المهنية في تفاعل أبعاد الشك المهني: دراسة كيفية تفاعل سنوات الخبرة ونوع الخبرة العملية مع أبعاد الشك المهني المختلفة لتوضيح دور الخبرة كعامل معدل في نجاح الكشف عن الاحتيال.
- 5- تحليل أثر البيئة القانونية والتنظيمية في كشف الاحتيال: اختبار كيف يمكن أن تؤثر قوة وحماية الأطر القانونية والمساءلة في ممارسة الشك المهني لدى المراجعين الخارجيين، مع التركيز على البيئات عالية المخاطر مثل اليمن، وإدخال مستوى استقلالية المراجع كمتغير وسيط بين البيئة القانونية وأداء المراجعة.

المراجع

المراجع العربية:

- أبو الخير، عمار أحمد. (2018). دور معايير المراجعة الدولية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية: دراسة ميدانية على عينة من مكاتب المراجعة الخارجية في اليمن. [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة النيلين. السودان.
- باسردة، علي محسن. (2017). العوامل المحددة لموقف مراجع الحسابات الخارجية من اختيارات الإدارة للسياسات المحاسبية البديلة في اليمن: دراسة ميدانية. [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. الخرطوم. السودان.
- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة. (2022). التقرير السنوي عن نتائج مراجعة الحسابات ووحدات القطاع العام. الجمهورية اليمنية. <http://coca.gov.ye/QMG>
- الزبيدي، غازي فهد. (2020). الخصائص السلوكية للمراجع الخارجي وأثرها في كشف الاحتيال المالي المعقد: دراسة مقارنة. المجلة العربية للمحاسبة، 23(2)، 112-140.
- شحاتة، شحاتة السيد. (2021). أثر الشك المهني للمراجع الخارجي على الحد من مخاطر اختراق القوائم المالية في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني: دراسة تطبيقية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 12(2)، 150-185.
- شحاتة، مسعود زين العابدين، وطبيبي، حمزة. (2021). تحديد وتقييم المراجع الخارجي لمخاطر التحريفات الجوهرية باستخدام الشك المهني. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 7(2)، 479-496.
- علقم، محمد أحمد، وعلي، هيثم يوسف، والهمشري، ياسر محمد. (2021). علاقة الشك المهني بمخاطر المراجعة والرقابة الداخلية واكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية في البيانات المالية في الأردن. المجلة الأكاديمية للدراسات متعددة التخصصات، 10(2)، 105-117.
- العنزي، محمد نايف. (2022). دور الشك المهني في تعزيز كفاءة المراجعين في رصد المؤشرات التحذيرية للاحتيال المالي: دراسة ميدانية في البيئة الخليجية. مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، 7(1)، 45-78.
- القباطي، صبحي سعيد علي. (2017). تطور واتجاه الشك المهني في عملية المراجعة في ظل طريقة المعرفة التي سوف يتبعها المراجع. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 8(3)، 581-608.
- الوشلي، أكرم محمد. (2010). مدى استجابة خطط المراجعة لمخاطر غش الإدارة في ضوء المتطلبات الحديثة لمعايير المراجعة: دراسة ميدانية. في الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية. جامعة الملك سعود، السعودية.

المراجع الأجنبية:

- Al-Sorihi, S. (2014). The association of external auditors' attributes with management fraud risk assessment in financial reporting: Empirical evidence from Yemen [Doctoral dissertation]. Universiti Utara Malaysia.
- American Institute of Certified Public Accountants [AICPA]. (2002). Audit and accounting guide: Audits of nonpublic companies. AICPA.
- American Institute of Certified Public Accountants [AICPA]. (2006). Consideration of fraud in a financial statement audit (AU Section 316). AICPA.
- Association of Certified Fraud Examiners [ACFE]. (2022). Report to the nations: Global study on occupational fraud and abuse. ACFE.
- Association of Certified Fraud Examiners [ACFE]. (2024). Report to the nations on occupational fraud and abuse: Government edition. ACFE. <https://www.acfe.com/report-to-the-nation/2024/>

- Bajaj, D., Patil, D., & Madhavi, P. (2024). A study on evolution of Adani Group of industries: Its resilience in Indian industries. *Involvement International Journal of Business*, 1, 129–141.
- Bhardwaj, A., & Ameli, F. (2018). The role of professional skepticism in fraud detection: A review. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, 8(4), 1–15.
- Chenhall, R. H. (2003). Management control systems design within its organizational context: Findings from contingency-based research and directions for the future. *Accounting, Organizations and Society*, 28(2-3), 127–168. [https://doi.org/10.1016/S0361-3682\(01\)00027-7](https://doi.org/10.1016/S0361-3682(01)00027-7)
- Ciolek, M. (2017). Professional skepticism in auditing: The role of auditor's characteristics. *Journal of Economics and Management*, 28(2), 23–35.
- Cressey, D. R. (1953). *Other people's money: A study in the social psychology of embezzlement*. Free Press.
- Dewi, N. S., et al. (2023). Professional skepticism and self-efficacy on fraud detection. In *Building a Sustainable Future* (pp. 357–368).
- Etikan, I., Musa, S., & Alkassim, R. (2016). Comparison of convenience and purposive sampling. *American Journal of Theoretical and Applied Statistics*, 5(1), 1–4.
- Fama, E. F., & Jensen, M. C. (1983). Separation of ownership and control. *The Journal of Law and Economics*, 26(2), 301–325. <https://doi.org/10.1086/467037>
- Feng, Y., & Chen, C. (2021). The impact of financial fraud on financial risk: A case study of Luckin Coffee. *Advances in Economics, Business and Management Research*, 190.
- Fiedler, F. E. (1964). A contingency model of leadership effectiveness. *Advances in Experimental Social Psychology*, 1, 149–190.
- Fuller, S. H. (2015). The influence of professional skepticism on fraud risk assessments. *Journal of Accounting and Public Policy*, 34(3), 280–300.
- Fullerton, R., & Durtschi, C. (2004). The effect of professional skepticism on fraud detection skills [Master's thesis]. Utah State University.
- Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderson, R. E. (2010). *Multivariate data analysis* (7th ed.). Pearson.
- Healy, P. M., & Palepu, K. G. (2001). Information asymmetry, corporate disclosure, and capital markets: A review of the empirical disclosure literature. *Journal of Accounting and Economics*, 31(1-3), 405–440.
- Healy, P. M., & Palepu, K. G. (2003). The fall of Enron. *Journal of Economic Perspectives*, 17(2), 3–26.
- Hurtt, R. K. (2010). Development of a scale to measure professional skepticism. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 29(1), 149–171.
- Hurtt, R. K., Brown-Liburd, H. L., Earley, C. E., & Krishnamoorthy, G. (2013). Auditor professional skepticism: Literature synthesis. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 32(Supplement 1), 45–97.
- International Auditing and Assurance Standards Board [IAASB]. (2015). *ISA 240: The auditor's responsibilities relating to fraud in an audit of financial statements*. IAASB.

- International Auditing and Assurance Standards Board [IAASB]. (2021). Handbook of international auditing standards. IAASB.
- International Federation of Accountants [IFAC]. (2016). ISA 240: Auditor's responsibilities relating to fraud. IFAC.
- International Federation of Accountants [IFAC]. (2020). Professional skepticism guidance. IFAC.
- International Federation of Accountants [IFAC]. (2024). International standard on auditing 200, 240, 330, 500, 505. IFAC.
- Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. *Journal of Financial Economics*, 3(4), 305–360.
- Kwocka, I., Mathieu, L., & Narayanaswamy, R. (2016). Internal auditors' skepticism. *Journal of Accounting Research*, 54(1), 199–234.
- Lokanan, M. (2015). Challenges to fraud detection. *Journal of Financial Crime*, 22(4).
- Masood, A. (2020). Audit expectation gap in Yemen. *SMART Journal of Business Management Studies*, 16(2), 19–29.
- Moyes, G., et al. (2009). Effectiveness of auditing standards. *International Business & Economics Research Journal*, 8, 1–17.
- Nelson, M. W. (2009). A model and literature review of professional skepticism in auditing. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 28(2), 1–34.
- Nolder, C. J., & Kadous, K. (2018). Grounding the professional skepticism construct in multi-disciplinary literature: A framework for understanding and promoting skeptical concepts and behaviors. *Accounting, Organizations and Society*, 67, 1–14. <https://doi.org/10.1016/j.aos.2018.03.010>
- Nusa, I. B. S. (2021). Professional skepticism and fraud detection. *Enrichment: Journal of Management*, 12(1), 490–498.
- Otley, D. T. (1980). The contingency theory of management accounting: Achievement and prognosis. *Accounting, Organizations and Society*, 5(4), 413–428. [https://doi.org/10.1016/0301-3682\(80\)90040-9](https://doi.org/10.1016/0301-3682(80)90040-9)
- PricewaterhouseCoopers [PwC]. (2018). Global economic crime and fraud survey 2018. <https://www.pwc.com/gx/en/services/advisory/forensics/economic-crime-fraud-survey.html>
- PricewaterhouseCoopers [PwC]. (2022). Global economic crime and fraud survey 2022. PwC.
- Quadackers, L. M. (2009). Auditors' skeptical characteristics (Doctoral dissertation). Vrije Universiteit Amsterdam.
- Rezaee, Z. (2005). Financial statement fraud. *Critical Perspectives on Accounting*, 16(3), 277–298.
- Royae, R., Salehi, M., & Arianpoor, A. (2013). Auditor independence and audit quality. *Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business*, 5(1), 1–10.

-
- Saputra, K. A. K., et al. (2021). Auditor skepticism. Journal of Asian Finance, Economics and Business, 8(3), 123–134.
 - Singleton, T. W., & Singleton, A. J. (2010). Fraud auditing and forensic accounting. Wiley.
 - Sorova, A., & Dimitrova, J. (2016). Professional skepticism in auditing. Journal of Economics, 1(2), 1–17.
 - Susanto, E. (2021). Auditor experience and fraud detection. Point of View Research Accounting and Auditing, 2(4), 252–261.
 - Transparency International. (2023). Corruption perceptions index 2023. <https://www.transparency.org/en/cpi/2023>
 - Watts, R. L., & Zimmerman, J. L. (1986). Positive accounting theory. Prentice-Hall.